

تقارير دولية

عملية صنع السلام بين العرب والإسرائيليين

عبرَ خمسين عاماً من تجربة المفاوضات

تقرير * أعدّه كينث و. ستاين وصمويل و. ليوس، وبمشاركة من شريل براون، ونشره المعهد الأميركي للسلام (United States Institute of Peace) في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وهو بعنوان:
Making Peace Among Arabs and Israelis: Lessons from Fifty Years of Negotiating Experience

تمهيد

لم تزل الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ سنة ١٩٤٨ تصمم، كل منها، مقاربتها الخاصة للتعامل مع النزاع العربي - الإسرائيلي، أو لمحاولة حلّه. غير أن العبر من تاريخ المفاوضات الأميركية - العربية - الإسرائيلية قلما استخلصت، هذا إذا استخلصت، واستفيد منها بصورة منهجية في المفاوضات الجارية. وفي محاولة للاستفادة من هذه التجربة الغنية، قام المعهد الأميركي للسلام بعقد ندوة دراسية شارك فيها خبراء أميركيون** من أجل تحديد الطرق الدبلوماسية التي أثمرت، وتلك التي لم تجد نفعاً في الدبلوماسية العربية - الإسرائيلية. وقد ضمت الندوة، إلى جانب سفراء الولايات المتحدة السابقين في عواصم الشرق الأوسط، بعض مساعدي وزراء الخارجية الأميركية، ونفراً من المبعوثين الخاصين إلى مفاوضات الشرق الأوسط،

* تنشر "مجلة الدراسات الفلسطينية"، فيما يلي، القسم الأكبر من هذا التقرير.
** للاطلاع على أسماء المشاركين في الندوة والتعريف بهم، أنظر أدناه صفحة ٩٩.

وأعضاء في مجلس الأمن القومي، ومساعداً في لجنة الكونغرس، فضلاً عن عدد من الباحثين وكبار الموظفين الحاليين في وزارة الخارجية. وتمثل خبراتهم المتضافرة ما يفوق ٣٠٠ عام من النشاط الدبلوماسي.

وفي ظل الرئاسة المشتركة للسفير صمويل و. لويس رئيس المعهد الأميركي

للسلام، وكينث و. ستاين الأستاذ المشارك في تاريخ الشرق الأوسط وفي العلوم السياسية في جامعة إموري ومدير برامج الشرق الأوسط في مركز كارتر، التأمّت في واشنطن الندوة الدراسية بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو ١٩٩١ في دورات ثلاث، مدة كل منها يوم كامل. وفي جو من الصدق والصراحة الفريدين، راجع المشاركون تاريخ المفاوضات العربية - الإسرائيلية المتطاوّل، مركّزين على الفترة المبتدئة بحرب ١٩٦٧ تحديداً؛ لقد بحثوا عن أوجه التشابه والتباين، وعن مختلف نتائج الوسائل التي استعملها الدبلوماسيون الأميركيون الذين شاركوا شخصياً في المفاوضات العربية - الإسرائيلية. وقد استخلصوا من هذه المقارنات عبراً حاسمة للجيل الحالي من صنّاع السلام العربي - الإسرائيلي.

لم يكن من غاية المجموعة أن تحيط بالموضوع إحاطة تامة، ولا أن تستقصيه، بل كان جل همها أن تتوخى الدقة إجمالاً في استخلاص الدروس والعبر من تجارب المفاوضات الماضية - ولا سيما تلك الدروس المفيدة في المبادرة الأميركية الحالية لإحياء المفاوضات العربية - الإسرائيلية عقب حرب الخليج ١٩٩١، ولعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط. ويلخص هذا التقرير تلك الدروس، ويفصل أسباب نجاح بعض المقاربات والوسائل، وإخفاق بعضها الآخر. ولا يركز التقرير على المسائل الجوهرية، كما ليس من غرضه اقتراح وصفة جاهزة لحل سلمي للنزاع العربي - الإسرائيلي. فموضوعه هو العملية الدبلوماسية - أي الوسائل التي يرجح في الظن أن من شأنها جمع العرب والإسرائيليين من أجل التفاوض والتوصل إلى اتفاقات. لقد أرسل تقرير خاص موجز إلى كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية، في أيار/مايو ١٩٩١. كما قدمت أجزاء من نتائج المجموعة في شهادة أدلى السفير لويس بها أمام اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا من لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية، في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١.

وينشر المعهد الأميركي للسلام هذا التقرير عن نتائج الندوة من أجل وضعه في

متناول جمهور واسع من القراء في الكونغرس، وفي السلطة التنفيذية، ومجتمع

الباحثين والرأي العام. وقد سعى المؤلفان للإعراب بإخلاص عن مناقشات الندوة

ونتائجها. لكن يجب أن يكون مفهوماً أن المسؤولية عن النص تقع على عاتقَي المؤلفين لا غير. فالتقرير لا يعبر بالضرورة عن وجهات نظر أي من المشاركين، ولا عن رأي المعهد الأميركي للسلام الذي رعى المشروع باعتباره من مكونات برنامج الشرق الأوسط الخاص بصنع السلام وحل النزاعات. ويسرنا أن نتوجه بالشكر الخاص إلى شريل براون، العاملة في برنامج الدراسات والأبحاث في المعهد، على مساعدتها الفائقة في إعداد المخطوطة.

صموئيل و. لويس وكنيث و. ستاين
واشنطن دي. سي.، وأطلنطا
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

ثالثاً: العناصر الضرورية للساطة الناجحة

دور الوسيط

يُعتبر الوسيط، في الأساس، مسؤولاً عن إيجاد المخارج من المأزق، وعن اقتراح لغة الحل الوسط من أجل التوفيق بين المواقف المتناقضة. لكن لا بد للوسيط الناجح، في النزاع العربي - الإسرائيلي، من أن يكون قادراً على إتاحة الحوافز وتقديم التطمينات والضمانات. ويتمتع دور الطرف الثالث بأهمية تضارع، في تاريخ النزاع العربي - الإسرائيلي، أهمية التزام هذا الطرف الثالث بواجب مزدوج. فكلا الفريقين قد توقعوا، وما زالوا يتوقعان من الوسيط - بما هو حَكَم - أن يقوم بدور نشيط في حل الخلافات.

فقد اتسم تاريخ الوساطة البريطانية، في إبان فترة الانتداب، باعتماد الفريقين أسلوب تهديد الوسيط بالسلوك المخل بالاستقرار، كتظاهرات الاحتجاج، والمقاطعة، والعصيان المدني، أو أعمال العنف المتعمدة إذا لم يُستجب لمطالب المحتج. كان كل من الفريقين يتوقع من الوسيط أن يوافق على صحة مطالبه وعدالتها، وأن يُكره الفريق الآخر على الإقرار بالأمر الواقع المستجد. فإذا لم يكن قرار ما يروق لأحد الطرفين، فإن هذا الطرف كان يشعر بأنه حر في إهمال القرار أو إهمال صاحب القرار

وتجاهله، إن أمكن ذلك. وقد واجه الوسطاء الأميركيون، في السبعينات والثمانينات، عقبات كهذه في بعض الأحيان.

إن المفاوضات المباشرة بين فريقَي النزاع، وإن تكن ترمز إلى اعتراف كل منهما بالآخر، وتساويهما وشرعيتهما، فهي لا تضمن التقدم في المفاوضات. أما المقابلات الشخصية غير العلنية بين المسؤولين الإسرائيليين والعرب، فقد خلقت أحياناً مناخاً من التفاهم أفضل، وحددت مجالات التسوية الممكنة، أو حتى طوّرت الثقة المتبادلة بين المشاركين. لكن الأغلب أن تكون المحادثات العربية - الإسرائيلية المباشرة قصيرة وغير مجدية متى أُجريت من دون وسيط. ومن الأمثلة الساطعة لذلك، النتائج المخيبة للآمال التي انجلى عنها اللقاء الثنائي بين رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحم بيغن والرئيس السادات في الإسماعيلية، بعد أسابيع قليلة من زيارة السادات التاريخية للقدس سنة ١٩٧٧؛ ذلك اللقاء الذي خُلف نكسة. ومع ذلك، لم يزل القادة الإسرائيليون يصرون على المفاوضات المباشرة. أما القادة العرب فقد حرصوا، على الضد من ذلك، على تجنب المفاوضات المباشرة باعتبارها باهظة التكلفة السياسية، إن لم تبق اللقاءات سرية؛ فهم يجازفون بالتعرض للعزلة الشخصية والسياسية عن أشقائهم العرب، باعتبارهم اعترافاً "مباشراً" بإسرائيل وبمطالبها. لذلك لم يزل القادة العرب يفضلون المفاوضات غير المباشرة، عن طريق الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة أو غيرهما، باعتبارها أقل خطورة سياسياً.

إن فرص المحادثات الضائعة بين العرب والإسرائيليين قد نتجت من كون أحد الفريقين، أو كليهما، غير راغب في المجازفة - أو كونه عاجزاً عن المجازفة - بالتعرض للعزلة السياسية والاقتصادية، أو للاضطرابات السياسية الداخلية. فالوسيط يتيح الغطاء السياسي المطلوب لزعيم يريد التفاهم، لكنه مضطر إلى مساندة الاعتبارات السياسية الداخلية، أو للقيود والضغط العربي بالنسبة إلى زعيم عربي. وكثيراً ما اعتمد بعض الوزراء الإسرائيليين على الوسطاء الأميركيين من أجل التقدم ببعض المواقف الصعبة، بحيث يمكن إلقاء التبعة في قبول بعض التسويات غير الشعبية على "الضغط" الأميركي، لا على حكومتهم بالذات.

إن تاريخ الوساطة في النزاع العربي - الإسرائيلي يتيح عدداً من العبر عن دور الوسيط.

أولاً، على الوسطاء في هذا النزاع أن يكونوا على استعداد للإقدام على بعض المجازفات المهمة، بما في ذلك الإخفاق. والوساطة الناجحة تنطوي على قدر كبير من

المخاطرة. يجب أن يكون الوسطاء حذرين، لا أن يكونوا بلا أعصاب. فعليهم أن يذهبوا إلى أبعد مما يعتبره فريقا النزاع دوراً للوسيط. إن إسرائيل خاصة ستذكر الوسطاء غالباً بأنهم ليسوا مشاركين في النزاع، وبأن دورهم لا يتعدى جمع الفريقين. إلا إن الفريقين كليهما يتوقعان أن يقوم الوسطاء بأدوار نشيطة، ولا سيما عندما ينشأ مأزق ما.

إن خصوصية الوساطة في النزاع العربي - الإسرائيلي قد تنطبق على الوسطاء الأميركيين أكثر مما تنطبق على وسطاء الأمم المتحدة، وإن كان السبب الغالب لإخفاق يارينغ في جهود الوساطة سنة ١٩٧١ هو كونه أفرط في الحذر. كان في وسع يارينغ أن ينجز أكثر مما فعل لو أنه ضغط على الإسرائيليين أكثر، ومضى إلى أبعد من مجرد نقل الرسائل بين الفريقين. كان يفتقر، فيما يظهر، إلى الثقة الكافية بنفسه لتجاوز حرف مهمته. وكان لحساسيته المفرطة أثر سلبي، من الناحية الإجرائية، في فريق النزاع.

وربما كان إخفاق يارينغ في مهمته تعبيراً عن ازدواجية وضعه كوسيط للأمم المتحدة في ذلك الوقت. وعلى العكس من ذلك، كان نجاح باناش في مفاوضات الهدنة سنة ١٩٤٩ يعبر، جزئياً، عن ثقة الولايات المتحدة ودعمها لوساطة الأمم المتحدة، ولباناش شخصياً. فمن الجلي أن الوسيط لن يحقق شيئاً ذا بال إن لم تدعم القوى العظمى مهمة وسطاء الأمم المتحدة. ويكتسي هذا مزيداً من الصحة إذا ما شعر فريقا النزاع بأي تردد أميركي حيال المهمة. يضاف إلى ذلك أن مدى ما تستطيع الأمم المتحدة وحدها أن تقوم به من تطبيق اتفاق ما والمحافظة عليه، يفرض حداً أقصى على قدرة التحكم المباشر المتاحة أمام وسيط الأمم المتحدة لحمل الفريقين على الاتفاق؛ حداً يشبه ما هو مفروض من الحدود على أي نشاط من أنشطة الأمم المتحدة. فمن الجائز لهذا التحكم أن يكون كافياً مع قلة قليلة نسبياً من الدول الصغرى. إلا إنه عديم الفائدة تماماً بين فريقين النزاع العربي - الإسرائيلي. لذلك كان من غير الواقعي أن نتوقع من وسيط الأمم المتحدة، في هذا النزاع، أن يذهب إلى أبعد من مجرد القيام بـ"المساعي الحميدة" باسم الأمين العام للأمم المتحدة.

ثانياً، ينبغي للوسطاء أن يسهلوا عملية المفاوضات لا أن يسودوا عليها. ينبغي

لهم ألا يتقدموا بمقترحات إلا بعد التشاور المسبق الكافي مع الفريقين. وقد خرق يارينغ هذه القاعدة مثلما خرقها آخرون. والأولى بالوسطاء أن يبدوا استعداداً واضحاً للاستجابة لمخاوف كل من الفريقين كلما استجدت مسائل خلال المفاوضات.

ثالثاً، على الوسطاء أن يحاذروا تماماً التهديد بالانسحاب وترك الفريقين

لمخططاتهما الخاصة. من المقبول أن يفترض الوسطاء أن على الفريقين أن يدفعوا ثمناً ما للإبقاء على وساطتهم. لكن الواقع أن الفريقين غالباً ما يكونان عرضة لمشاعر ملتبسة مزدوجة. فهما، وإن اضطررا إلى الاعتماد على الوسطاء الأجانب، إلا إنهما غير مرتاحين تماماً إلى تدخل فريق ثالث. فقد تراهما يرحبان أحياناً بذريعة لإنهاء المفاوضات بدلاً من الإقدام على اتخاذ قرارات صعبة.

رابعاً، لا يستطيع الوسطاء استعجال الفريقين على خيار ما. إن المهل الزمنية

خطرة. واستعجال الحكومات على القبول بصيغة تقدم الوسيط بها ينطوي على المجازفة بانهيار المحادثات جملة وتفصيلاً. إن اقتراح مهلة زمنية قريبة الأجل ربما يؤدي إلى نتيجتين خطرتين: مرارة الخيبة لدى الفريقين ولدى الوسيط، من جراء عدم تحقيق التوقعات، وكذلك فقدان مصداقية الوسيط لدى الطرفين. لا بد من أن يعمل الوسطاء صابرين مثابرين، ومن أن يدركوا أن جلاذتهم الشخصية كثيراً ما تصون الوساطة نفسها. ذلك بأن مفاوضات الشرق الأوسط قلما تختتم سريعاً.

فمن ذلك أن المندوبين الأميركيين في لجنة التوفيق بشأن فلسطين، اعتقدوا في

سنة ١٩٤٩ أن في وسعهم التوصل إلى توقيع معاهدة سلام عربي - إسرائيلي وحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين في غضون شهرين. كذلك اعتقد المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط دونالد رامسفيلد، أول الأمر، أن في وسعه التوصل بسرعة إلى حل. إن تفاؤلاً كهذا يتسم باللاواقعية دائماً.

خامساً، على الوسطاء أن يتفهموا أساليب المفاوضات الخاصة بكل زعيم، وأن

يراعوها. فمن ذلك أن الرئيس الأسد قد يمضي تسع ساعات في مقابلة منفردة، فلا يفصح فيها إلا عن بضع نقاط قليلة جداً. فهو يستمتع، بصفته استراتيجية وتكتياً، بالاستماع إلى الأفكار الجديدة ويستلذ مناقشة القضايا. ومن ذلك، أيضاً، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية شمير أميل منه إلى الاستماع إلى الحديث، ويكره الحجج النظرية. وعلى الوسطاء أن يحاولوا استخلاص الأجوبة منه بصورة شخصية، بمعزل عن حضور مستشاريه. وعليهم أيضاً أن يعدوا أنفسهم للانتباه بصبر خلال فترات طويلة من الصمت.

أما رئيس الحكومة بيغن، فغالباً ما كان يستهل محادثاته وينقّطها بإحالات انفعالية على حوادث مأساوية في تاريخ اليهود. وإن في وسع الوسيط الذي اطلع على هذا الميل أن يستعمل تاريخ إسرائيل لتأكيد الأهمية الحيوية التي للسلام بالنسبة إلى

الشعب اليهودي. وقد استغل الرئيس كارتر هذه المعلومة في كامب ديفيد بأن أهدى بنفسه صوراً لأحفاد بيغن، وقد أثرت هذه البادرة في بيغن، على ما يبدو، بحيث ليّن موقفه من قضايا عدة في الساعات الأخيرة من المفاوضات. أما الرئيس السادات، فكان يزدرى التفاصيل ويركز على المبادئ العامة، تاركاً أمر المفاوضات باسمه في شأن التفاصيل لكيسنجر أولاً ثم لكارتر فيما بعد. ولذلك كان كارتر، الحريص على الإحاطة شخصياً بالتفاصيل كافة، خير من يقوم بهذا الدور.

سادساً، لا بد من أن يبرهن الوسيط عن إلمامه إماماً وأفياً بالتاريخ الكامن وراء قضايا الخلاف. فالتاريخ ينوء بثقله على القادة العرب والإسرائيليين أكثر مما ينوء على الأميركيين. فذكريات المظالم الماضية والحروب والخيانات تزدهم على قرارات اليوم، وتدخل في تشكيلها. إن كلا الفريقين يخشى الانجرار بفعل القوى الخارجية إلى عملية مفاوضات قد يكون مآلها إلى كارثة وطنية. ومن الطبيعي أن يكون لدى القادة في الشرق الأوسط إمام شامل بتاريخهم، وأن يفتقر الوسطاء الأميركيون إليه. وفي وسع هؤلاء القادة أيضاً أن يستمدوا المعلومات من سجلات رسمية لمراحل سابقة، ويستطيعون الاعتماد على المزيد من الاستمرارية بين الموظفين والدبلوماسيين المتعاملين مع هذه القضايا. لكن، إذا ما كان للقادة الإسرائيليين أو العرب أن يثقوا حقاً بوسيط من طرف ثالث، فلا بد من أن يبرهن هذا الوسيط لا عن تفهم للقضايا فحسب بل عن تفهم أيضاً للروابط التاريخية والمخاوف الكامنة والمبادئ الأساسية التي تشكل سلوك كل من الجانبين.

سابعاً، لا بد من أن يدرك الوسيط إدراكاً واضحاً الحدود المفروضة على كلا الطرفين. ويجب أن يقتدر الوسيط على أن يوصل إلى كل فريق صورة جلية للإطار المرجعي الذي يتحرك الفريق الآخر فيه، فضلاً عن القيود الموضوعية التي تحد من قدرة الفريق الآخر على أن يبدي المرونة خلال التفاوض في شأن بعض القضايا المخصوصة. وقد أبدى كيسنجر وسايروس فانوس وكرتر، جميعهم، هذه القدرة بنجاح كبير.

التوقيت

لا بد من أن لدى القادة العرب والإسرائيليين دوافع قوية جداً لتسوية الإقدام على المخاطر السياسية التي ينطوي دخول المفاوضات عليها. يضاف إلى ذلك، أن المفاوضات لم تنجح إلا في أوضاع كان استمرار الوضع القائم فيها يبدو أشد إيلاماً

أو خطورة من تسوية تفضي المفاوضات إليها، بالنسبة إلى بعض الفرقاء على الأقل. فمن شأن أزمة حقيقية، أو متوقعة، أن تتيح المحفز الأساسي على دفعهم إلى طاولة المفاوضات. كما أن اختلال الوضع القائم، كالحروب وتغيرات الأنظمة، يوجد أوضاعاً فريدة لإحياء مفاوضات متعثرة، أو لإطلاق مبادرة جديدة.

ولتوقيت إطلاق المفاوضات، في أكثر الأحيان، أهمية حاسمة. فحرب ١٩٧٣، وزيارة السادات للقدس سنة ١٩٧٧، واجتياح إسرائيل للبنان وطردها منظمة التحرير الفلسطينية منه سنة ١٩٨٢، واندلاع الانتفاضة سنة ١٩٨٧، وحرب الخليج سنة ١٩٩١، قد ساهمت جميعها - فيما يبدو - في إتاحة فرص واعدة للمبادرات الأميركية. وقد استعملت واشنطن كلاً من هذه الفرص لتتخذ موقفاً مركزياً في المفاوضات، بحيث تتمكن من تحديد موقع موسكو في أية عملية مفاوضات مقبلة أو تطويقه، وتتمكن من ممارسة الضغط على القادة العرب والإسرائيليين لحملهم على تجريب الدبلوماسية مرة أخرى. لكن الحق أن قلة من هذه الأوضاع كانت "ناضجة" فعلاً. فمن ذلك أن المبادرة الشاملة التي أطلقها الرئيس ريغان في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، كانت تهدف إلى تحويل الأنظار في المنطقة عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وتسليطها على إطلاق مفاوضات سلام في شأن الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن مبادرته أخفقت، وكان من أهم أسباب إخفاقها سوء التوقيت؛ فلا إسرائيل، ولا سوريا كانت على استعداد للنظر في جدول أعمال موسع ما دامت لم تنجل بعد نتائج المغامرة الإسرائيلية في لبنان.

في أواخر سنة ١٩٧٣، استطاع وزير الخارجية هنري كيسنجر أن يقود العملية الدبلوماسية بعد الحرب، لأن الدبلوماسية الأميركية كانت قد قامت بدور مركزي في تحديد كيفية نهاية الحرب. فبعيد شن مصر وسوريا هجومهما المفاجيء على إسرائيل، بدأ السادات يلمح إلى رغبته في الاتصال بواشنطن. كانت إسرائيل في أمس الحاجة إلى المساعدة العسكرية والسياسية الأميركية. وقد حافظ كيسنجر على اتصال وثيق بالجانبيين. فلما انتهت الحرب على نحو غير حاسم، إلى حد ما (جراء ضغوط شديدة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومجلس الأمن الدولي)، كان كل من الجانبين على استعداد للتفاوض ولرؤية كيسنجر يقوم بدور الوسيط.

إن زيارة السادات للقدس سنة ١٩٧٧، وإن فاجأت واشنطن ورمت مقاربه كارتر الشاملة في الارتباك، فإن إدارة كارتر سرعان ما تلقفت الفرصة التي أتاحتها

مبادرة السادات المفاجئة لتنطلق في جهود الوساطة التي أسفرت عن اتفاق كامب ديفيد، وعن معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية سنة ١٩٧٩.

في سنة ١٩٨٨، حاول وزير الخارجية الأميركية شولتس، بلا طائل، أن يستغل الوضع الذي أوجدته الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لدفع الإسرائيليين والفلسطينيين إلى التفاوض في شأن الترتيبات الانتقالية التي لحظها، أصلاً، اتفاق كامب ديفيد، مع إضافة إطار زمني أضيق تحديداً. ولقد تضافرت عوامل حديثة العهد، منها أصداء حرب الخليج، ومنها تراجع قوة موسكو التي باتت تتمسك بالتعاون مع مقاربة واشنطن، على دفع الرئيس بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر كي يتابعا بقوة غايتها في عقد مؤتمر موسع القاعدة للسلام في الشرق الأوسط.

إن التنبؤ بالتغيرات الكبرى التي ستطرأ على الوضع القائم في المستقبل، محاولة قد لا يكون من ورائها طائل. غير أن التغيرات في قيادات كل فرقاء النزاع الإقليميين، خلال هذا العقد، إنما هي من الأمور المحتملة جداً. ومن الجائز أن تؤدي تغيرات كهذه إلى تليين بعض المواقف التفاوضية المتصلبة والمتجذرة في أيديولوجيات تاريخية. ومن الجائز أيضاً أن تزيدها تصلباً. فمن ذلك أن استبدال عرفات قد لا يؤدي، بالضرورة، إلى تعديل منظمة التحرير الفلسطينية. كما أن خليفة شمير قد لا يوافق، بالضرورة، على الانسحاب إلى حدود سنة ١٩٦٧. ومع ذلك، فإن التغيرات في القيادة قد تتيح للوسطاء الأجانب فرصاً جديدة. وسواء أكانت واشنطن عند حدوث هذه التغيرات متورطة في المنطقة تورطاً نشيطاً أم لم تكن، فإن على الدبلوماسيين الأميركيين أن يكونوا مستعدين؛ ذلك بأن للتوقيت الدبلوماسي في بيئة المفاوضات المعقدة هذه أهمية حاسمة.

المبادئ أم العملية؟

إن تصميم الإجراءات العملية للمفاوضات يضارع، في صعوبته، محاولة التفاوض في شأن مضمون الحل السلمي. ففي هذا النزاع، كما في غيره، يرى الفريقان أن المسائل الإجرائية والمسائل الجوهرية متضافرة تضافراً أساسياً. فبينما يتحدث الوسطاء عن الإجراءات، أو مكان التفاوض، أو ماهية جدول الأعمال، أو كيف يجدون المخارج اللائقة لبعض الخطوات الإجرائية، كمسألة من يمثل الفلسطينيين، تجد كلاً من الجانبين يحتسب كيف يمكن لهذا الإجراء أو ذلك أن يؤثر في النتيجة الممكنة لما تدور المفاوضات في شأنه. إن غاية الوسيط تحقيق تسوية سلمية تصون المصالح

الحيوية للجميع، وتكون مقبولة لدى كلا الفريقين. وما من إجراء عملي أفضل، في حد ذاته، من الإجراءات الأخرى لتحقيق هذه الغاية.

وتتبني الولايات المتحدة في هذا الشأن مبادئ عامة عدة. لا بد من أن تعبر عنها اية نتيجة تتمخض المفاوضات العربية - الإسرائيلية عنها. وهذه المبادئ هي تلك التي ينص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ عليها، مع إضافة التشديد على صيانة أمن إسرائيل، وبلوغ طريقة مقبولة تتيح للشعب الفلسطيني حقوقه السياسية المشروعة. لكن يجب ألا تعد مرونة واشنطن في شأن الإجراءات العملية مرونة في دعم هذه المبادئ. لكن مصلحة الولايات المتحدة هي، في نهاية المطاف، تحقيق سلام حقيقي مقيم. ومهما تكن الصيغة التي يقبل الفريقان بها بحرية، والتي تحقق هذه الغاية، فستكون مرضية للولايات المتحدة.

لقد نجح الوسطاء الأميركيون في تدبر المهمة المزدوجة، المشتملة على تسهيل المفاوضات وقيادتها، باتباع مقاربة الخطوة خطوة، عاملين في اتجاه غاية بعيدة الأجل. وهذه المقاربة إذ تحدد تلك الغاية باعتبارها أمراً مرغوباً فيه من قبل الفريقين، تتجنب وضع الفريقين مباشرة في حال الخلاف، وجهود الوساطة في طريق مسدود. إن كل ما بذلته الأمم المتحدة والولايات المتحدة من جهود لحل جميع القضايا في مؤتمر واحد، أو خلال عملية مفاوضات واحدة، قد أخفق حتى الآن.

الالتزامات الرئاسية

إن مشاركة الولايات المتحدة مشاركة مستمرة وفعالة، على أعلى المستويات الحكومية، ضرورية جداً للتقدم. ولا يحمل طرفا النزاع جهود الوساطة الأميركية على حمل الجد إلا متى كان الرئيس الأميركي ناشطاً، والتزامه الشخصي بادياً للعيان. عندئذ فقط يبدأون جدياً بالنظر إلى المخارج الممكنة. ذلك بأن فرصة الوساطة الأميركية، على المستوى الرئاسي، تفرض النقاش المحلي في شأن المسائل الأساسية. وقد أفلح الرؤساء الأميركيون في استعمال المبعوثين الشخصيين أو كبار الدبلوماسيين في مهمات استطلاعية، وفي متابعة تطبيق الإجراءات العملية بعدما تم التوصل إلى الاتفاقات السياسية. أما في معالجة القضايا الرئيسية، فلا يفي بها إلا الرئيس، أو وزير الخارجية المتمتع بالدعم الجلي من قبل الرئيس.

وعلى الرغم من أن مثل هذا الدور الفعال قد يشغل الرئيس عن مسؤوليات ملحة أخرى، فمن سوء الطالع أن ليس من سبيل بديل للنجاح في الشرق الأوسط. فثقافة

المنطقة تفرض إلى حد ما، أن يتفاوض القادة مباشرة. ذلك بأن تلك الأنظمة كلها، بما فيها نظام إسرائيل، شديدة الارتباط بشخص الرئيس. فالملوك والرؤساء يلتقون كثيراً، ويبعثون المبعوثين الشخصيين إذا كان لديهم شيء خاص يودون إيصاله إلى الآخرين. ولا يعد وزراء الخارجية عادة إلا بمثابة لاعبين ثانويين، وإن كان موشيه دايان يشذ عن هذه القاعدة بوضوح. كما أن الدبلوماسيين المحترفين لا يقام لهم وزن يذكر. يضاف إلى ذلك أن عشرين عاماً تقريباً قد مضت ولم يزل الرؤساء ووزراء الخارجية الأميركيون ينخرطون خلالها في التقدم، شبراً بعد شبر، في مسائل قليلة الشأن. وهذا التاريخ لا يمكن محوه. فما من زعيم إسرائيلي أو سوري أو أردني أو فلسطيني سيصدق أن الولايات المتحدة جادة في مبادرة كبرى إذا لم يكن الرئيس الأميركي منهماكماً فيها انهماكاً منظماً وظاهراً. وحده وزير الخارجية، إذا ما ولي الأمر على النحو الملائم (كما في أحوال نيكسون وكيسنجر، كارتر وفانس، بوش وبيكر)، وإذا كان قادراً على أن يخصص لذلك الوقت والجهد اللازمين، يستطيع أن يعوض من الرئيس الأميركي في الكثير من المفاوضات التفصيلية.

إن ما نذره الرئيس كارتر من وقت واهتمام، خلال عملية كامب ديفيد ومفاوضات المعاهدة التي عقبتها، قد صار سبباً لتعليق آمال – ربما كانت غير واقعية إلى درجة عالية – على دور الرؤساء اللاحقين. لكن هذه الآمال قد صارت، مع ذلك، واقعاً. فإن ما عطل فعالية وزير الخارجية شولتز، في مجمل القضايا العربية – الإسرائيلية، ما أدركه قادة المنطقة من أن إحلال السلام في المنطقة ليس من أولى أولويات الرئيس ريغان. وأن تشديد الرئيس بوش العلني والمتكرر على قلقه الشديد إزاء سياسة إسرائيل الاستيطانية، ليتيح بينات قوية على التزامه القضايا الجوهرية التي عليها مدار اية جهود وساطة تبذل لحل النزاع العربي – الإسرائيلي.

الاستخبارات الجيدة

تقوم الاستخبارات الملائمة بمساهمة حاسمة في عمل الوسيط. وتكليف وكالات الاستخبارات الأميركية بمهمة تقديم هذه المساهمة يستلزم، في كثير من الأحيان، التأييد من قبل البيت الأبيض أو مجلس الأمن القومي لفريق الوساطة الأميركي؛ وهذا ما يؤكد الحاجة إلى دور رئاسي نشيط. فالوسطاء يفقدون مزية أساسية إذا كان عليهم الاعتماد كثيراً على الحكومات ذات المصالح المباشرة من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بالأوضاع الحقيقية القائمة على الأرض. فمن ذلك

أنه عند التوسط في شأن الخطوط التي ينبغي للقوات الإسرائيلية أن تنسحب إليها في سيناء، كان لدى الوسطاء الأميركيين معطيات دقيقة عن مواقع احتياطات النفط غير المستثمرة في خليج السويس، وعلاقتها بالخطوط البديلة المقترحة للانسحاب، كما كان لديهم نماذج مصغرة ثلاثية الأبعاد للمواقع والمضائق في سيناء. والواقع أن المعلومات الأميركية كانت أدق من المعلومات التي كانت متاحة للإسرائيليين أو للمصريين.

كانت الاستخبارات الأميركية أمراً لا بد منه لنجاح كيسنجر في دبلوماسيته المكوكة في أواسط السبعينات. كان جمع المعلومات وتوزيعها، خلال هذه الفترة الدقيقة، موجهين إلى خدمة حاجات الدبلوماسية. ولم تشهد أية فترة من تاريخ الوساطة الأميركية شيئاً مثل توجيه الاستخبارات هذا أو تحليلها؛ فقد مكّنت كيسنجر من تحاشي ما من شأنه أن يكون اتفاقات غير قابلة للتنفيذ والعيش. وفي أثناء سعي كارتر لتحقيق اتفاق مصري - إسرائيلي، كانت نتائج الاستخبارات عظيمة الفائدة، ولا سيما في الأعداد لمؤتمر كامب ديفيد ولما عقبه من مفاوضات في شأن معاهدة السلام. غير أن الاستخبارات المغلوط في تقويمها قد ميّزت، في معظم الأحيان، عقد الثمانينات. فمن ذلك أنه خلال بعثات الوساطة التي قام المبعوث الأميركي فيليب حبيب بها في لبنان، كانت تحليلات الاستخبارات الأميركية في بعض الأحيان مضلّة إلى حد أن فريق فيليب حبيب اضطر إلى التوقف عن الاعتماد عليها فيما يؤبه له. فالتحليلات على معلومات غير دقيقة يمكن أن ينهار ما بني عليها من اتفاقات، ويقود ذلك إلى اتهامات بسوء الطوية.

وقد ضلّت الاستخبارات الأميركية أحياناً من جرّاء ما أوصل إليها عمداً من المعلومات المغلوط فيها عن طريق وكالات استخبارات أجنبية، أو أنها اضطرت - على الضد من ذلك - إلى الاعتماد المفرط على المصادر الأجنبية بسبب الافتقار إلى مقومات الاستخبارات الموثوق بها في المنطقة. فقد أخرج الوسطاء الأميركيون في خضم المفاوضات لدى اكتشافهم أنهم يفتقرون إلى معلومة شديدة الأهمية؛ في سنة ١٩٦٨، واجهت بعثة الأمم المتحدة التي رأسها سفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة، جورج بول، صعوبات جمة من جراء افتقارها إلى معلومات موثوق بها من فرقاء النزاع. كان فريق الأمم المتحدة يسعى لاتفاق بين عدد من الدول العربية وإسرائيل على تفسير لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وكان المفاوضات الذين رافقوا السفير بول في البعثة يعلمون أن الملك حسين والمسؤولين الإسرائيليين كانوا

يجتمعون مباشرة، لكن الإسرائيليين رفضوا الاعتراف بالاجتماعات. لذلك اضطر الأميركيون إلى الاعتماد على المعلومات الأردنية فحسب في شأن هذه الاجتماعات. والأكثر من هذا، أن أية رسالة كان المفاوضون الأميركيون يحملونها من الجانب الإسرائيلي كانت عرضة لأن يقارنها الملك بما كان يسمعه مباشرة من الإسرائيليين. وقد بات الوضع لا يطاق عندما أعرب الملك عن شكوكه في تعهد قطعه وزير الخارجية الإسرائيلي للسفير بول وكلفه نقله إلى الملك، وذلك لأن الحسين كان قد سمعه أو فهمه على نحو مختلف من الإسرائيليين مباشرة.

ومع أن تبادل المعلومات من الأمور المألوفة بين وكالات الاستخبارات في الدول الصديقة أو الحليفة، فإن الاستخبارات الأولية المحصّلة بصورة مستقلة والمقوّمة تقويماً ملائماً، لمن الأمور الحيوية لفعالية الوسيط الأميركي.

رابعاً: إعداد الساحة للمفاوضات

فرص البدايات

تتميز مبادرات السلام الجديدة بأن يتم إعلانها بخطاب، أو بتصريح، يدلي به رئيس الولايات المتحدة، أو وزير الخارجية، أو أحد قادة دول المنطقة. والغالب أن يكون الدافع إلى إعلان كهذا حدثاً إقليمياً خطر الشأن. فالرئيس جونسون وضع الإطار لكل مساعي الوساطة بين العرب وإسرائيل في خطاب ألقاه بعد ثمانية أيام فقط من نهاية حرب ١٩٦٧، واسماً بذلك اليوم الافتتاحي لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٦٧. وفي هذا الخطاب تقدم بالمبادئ الخمسة التي كونت جوهر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

في أيار/مايو ١٩٧٠، أعلن الرئيس عبد الناصر أنه يريد تجديد العلاقات الدبلوماسية بالولايات المتحدة. فدعاها إلى إطلاق مبادرة سياسية جديدة في شأن سيناء. ولم يكد يمضي أشهر ثلاثة على ذلك حتى بعث الرئيس نيكسون مبعوثاً يدعو عبد الناصر إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية بالولايات المتحدة.

كُشف النقاب عن مشروع الرئيس ريغان لحل نزاع الشرق الأوسط في خطاب ألقى في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، بعيداً انتهاء المرحلة الأولى من حرب لبنان. فما أن أتمت قوات منظمة التحرير الفلسطينية انسحابها من بيروت، حتى بين الرئيس ريغان الخطوط العريضة لإطار مبادرة أميركية جديدة، تهدف إلى تجديد المفاوضات

من أجل النزاع العربي - الإسرائيلي الأوسع، ولا سيما مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبعد ثلاثة أشهر من انفجار الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، أطلق وزير الخارجية الأميركية مبادرة مفاوضات في بيان رسمي عن "نقاط تفاهم" بشأن مواقف الفرقاء كافة. وقد صدرت نقاط التفاهم هذه عن محادثاته التي أجراها مع قادة دول المنطقة في أثناء زيارات عدة قام بها للشرق الأوسط، من أجل جس النبض فيما عني أفكاره المتعلقة بمحادثات إسرائيلية - فلسطينية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن جمع فرقاء النزاع، أول مرة بعد انقطاع المفاوضات، يستلزم عادة محادثات تمهيدية بين الرئيس وروّساء دول المنطقة. فإذا تم إعلان مبادرة كبرى في خطاب من دون مشاورات تسبقها، فقد يكون من شأن الخطاب أن يعطي عكس النتائج المرجوة، وأن يقضي على المبادرة في المهد. وهذا من أسباب بقاء مشروع ريغان مولوداً ميتاً. فاللقاءات الاستطلاعية، سواء أجرت بصورة شخصية أم في إطار حدث عام مثل عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة، تتيح للقادة أن يقوم كل منهم بيات الآخر من دون الإقدام على أي التزام. وهذه المرحلة التمهيدية ضرورية عندما يصل قادة جدد إلى السلطة، سواء في واشنطن أو في الشرق الأوسط. ومن خير الأمثلة لذلك لقاء تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بين الرئيس بوش والرئيس السوري حافظ الأسد في جنيف، وكان مدخلاً ضرورياً لزيارات بيكر التالية المتكررة للمنطقة سعياً وراء إعداد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط.

وتتيح المرحلة التالية، وهي مرحلة محادثات ما قبل المفاوضات، للفرقاء أن يختبروا بمزيد من التفصيل مقاربة الوسيط، وأن يساعدوا في تشكيلها. ولهذه المحادثات أهمية كبرى بالنسبة إلى الفرقاء، إذ إنها تعينهم على أن يحزموا أمرهم: هل يجازفون بالدخول في عملية مفاوضات رسمية مباشرة أو غير مباشرة، أم لا يجازفون بذلك؟ وكانت أشد محادثات ما قبل التفاوض فعالية تلك التي تنقل فيها وزراء خارجية الولايات المتحدة أو الموفدون الرئاسيون بين عواصم الفرقاء لتهيئة الأسس. فقد استعمل كيسنجر وفانس وشولتس وبيكر، جميعهم، الدبلوماسية المكوكية في مرحلة ما قبل المفاوضات، لتمهيد السبيل. وقد ساهمت هذه المساعي مساهمة حاسمة في نجاح كيسنجر في تحقيق ثلاثة اتفاقات لفصل القوات، وفي وساطة كارتر لتحقيق اتفاق كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية.

في المرحلتين التمهيديتين كليهما، لا بد من أن يستطلع المشاركون الأميركيون، مطولاً، آراء كل فريق ومقارباته. وعليهم أن يبدوا قدرة على الاستماع بإخلاص وبتفهم للخيارات الصعبة التي قد يترتب على الفرقاء الإقليميين أن يقدموا عليها. وعلى الوسيط عندئذ، أن يقرر هل الأوضاع المتاحة واعدة حقاً للمضي قدماً في عملية المفاوضات؟

الموضع

إن إجراء المفاوضات، عن طريق الدبلوماسية المكوكية، يتيح للوسيط أن يستفيد من مناخ محمي للمفاوضات المباشرة. وهذا النوع من "القفز بين المواضع" ملائم جداً للتعاول مع رؤساء الدول الذين لا يستطيعون، أو لا يريدون تمضية فترات متطاولة من الوقت بعيداً عن عواصمهم في إطار مؤتمرات محايد. وإن إنجاز كارتر في استضافة السادات وبيغن في كامب ديفيد، مدة ثلاثة عشر يوماً بلياليها، لهما يصعب تكراره جداً.

عندما تكون المفاوضات المتطاولة ملائمة ينبغي للوسطاء أن يقترحوا موضعاً سهلاً ويشجع المناقشات الصريحة غير الرسمية خارج جلسات المفاوضات. ويمكن لتقييد الاتصال بـ"الخارج" - كوسائل الإعلام والقواعد السياسية المحلية - أن يقوم بدور مساعد. ففي رودس سنة ١٩٤٩، وفي قصر ليدز في إنكلترا في تموز/يوليو ١٩٧٨، وفي كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، شجعت عزلة الموضع عن الخارج الموظفين وكبار المشاركين على التعامل بعضهم مع بعض تعاملًا غير رسمي، ومنحتهم فرصة أن يفهم كل منهم الآخر شخصياً ومهنيًا. في اجتماع قصر ليدز، حيث التقى وزراء خارجية الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل، سمع الإسرائيليون لأول مرة أسامة الباز، مستشار الرئيس أنور السادات، يعبر عن تفهمه لمخاوفهم الأمنية. ومن الجائز أن يستغرق الأمر أياماً عدة كي يشعر بعض المشاركين بالارتياح ويبدأوا بتنمية بعض مشاعر الثقة المتبادلة في تعاملهم بعضهم مع بعض. وفي وسع المشاركين الأميركيين المساعدة في تنشيط هذه العلاقات غير الرسمية. وقد بادر الأميركيون، في قصر ليدز، إلى ترتيب المقاعد عند أوقات الطعام على نحو يختلط فيه أعضاء الوفدين المصري والإسرائيلي. ويستطيع أعضاء الوفدين المفاوضين أن يقيموا أيضاً صلات مهنية في هذه اللقاءات، بحيث أن صلات كهذه قد تصبح وسائل الاتصال الوحيدة لاحقاً إذا ما أخفقت المفاوضات.

ويؤثر موقع المفاوضات أيضاً في كيفية تغطية وسائل الإعلام للمباحثات - وهذا عامل مهم في تنشيط الصراحة وصونها بين المشاركين خلال المحادثات. ذلك بأنه كلما زادت المسافة بين المشاركين والصحافيين تناقصت الفرص التي تغري بعض أفراد الوفود المفاوضة بأن يكشف قبل الأوان شيئاً من المعلومات التي من شأنها أن تخفض المرونة بين المفاوضين.

وتعتبر منطقة واشنطن من خيرة المواقع عندما تبلغ المحادثات بين رؤساء الدول، أو بين كبار المفاوضين، أخرج مراحلها؛ فالرئيس يستطيع أن يتصرف على نحو شخصي وغير رسمي بالدعوة إلى الحل الوسط وحث المتفاوضين على المثابرة والمساعدة في التخلص من المآزق. لكن ضغوط وسائل الإعلام في واشنطن شديدة جداً.

جدول الأعمال والمقاربة

إن التوصل إلى جدول متفق عليه للأعمال بين المتفاوضين اختبار مبكر وعسير لمهارة الوسيط الأميركي. فالأميركيون ينظرون إلى جدول الأعمال وسيلة لإطلاق المفاوضات، بينما ينظر العرب والإسرائيليون إليه نظرتهم إلى أولى ساحات المعركة.

وكثيراً ما يستغرق التوصل إلى لغة محايدة، لوصف البنود المتفجرة في جدول الأعمال، أسابيع عدة من المحادثات المسبقة، كانت تؤول بصورة مطردة إلى أشد الصيغ غموضاً. فمن ذلك أن أية إشارة إلى أن كلمة "القدس" قد تظهر في جدول الأعمال ستضمن امتناع إسرائيل من المشاركة. فالأقرب إلى الإمكان أن يسعى الإسرائيليون لاختزال جدول الأعمال، بينما الأغلب أن يسعى العرب لتوسيعه. ومن أجل مؤتمر رسمي للتفاوض، ربما يكون الأقرب إلى التنفيذ جدولاً إجرائياً بحثاً - أي جدولاً يسرد من يتكلم ومتى، ويعرض عن ذكر ما سيتناوله كل منهم في كلامه. تاريخياً، مني بالإخفاق كل الجهود التي بذلت من أجل التفاوض في شأن حلول شاملة ومتزامنة لهذا النزاع. فالمقاربات الشاملة قد خلفت شكوكاً مستحكمة بين الفرقاء كلهم، ولا سيما إسرائيل. غير أن البحث عن مفاوضات شاملة قد ولد محادثات ثنائية مثلما حدث بين مصر وإسرائيل. فمن الحوافز المهمة التي أدت إلى زيارة السادات للقدس سنة ١٩٧٧، قلقه المتنامي من أن مسعى كارتر المتواصل لإعادة عقد مؤتمر جنيف الدولي قد يتيح لسوريا أن تحول دون بلوغ مصر هدفها الرئيسي؛ وهو

استعادة سيناء من إسرائيل. فالسادات لم يبد، خلال الأشهر الستة عشر المؤدية إلى توقيع معاهدة السلام، إلا اهتماماً ثانوياً بمخاوف واهتمامات الدول العربية الأخرى والفلسطينيين. وهو وإن أصر على تناول هذه القضايا في اتفاق كامب ديفيد، محاولاً حماية وضعه السياسي في العالم العربي، فإن الأفضلية لديه كانت لخلاف مصر المخصوص مع إسرائيل.

ومن المرجح أن تتسم المقاربة السورية في أية مفاوضات ممكنة بأفضلية مشابهة للمصالح السورية، وإن كان الأسد قد أدان "مقاربة كامب ديفيد" ودعا إلى تقدم متزامن في كل القضايا. وفي أحدث حالة تختص بسوريا مباشرة، وهي رحلات كيسنجر المكوكية للتوسط في اتفاق فصل القوات والانسحاب الإسرائيلي سنة ١٩٧٤، سهل اختصار جدول الأعمال نجاح المسعى.

وتدل تجربة الولايات المتحدة في محاولة التوسط على أن ما لا حظ له من القبول إطلاقاً لدى أي من الجانبين، يجب استبعاده عن جدول الأعمال. فمسألة مثل مستقبل القدس يجب أن تحذف من جدول الأعمال بسبب حساسيتها، أو أن تعالج على نحو غامض. ومن شأن استبعاد المسائل الأيديولوجية أو العاطفية، غير القابلة للحل، عن جدول الأعمال أن يخفض المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المشاركون القادمون إلى طاولة المفاوضات. إذ إن ما من جانب يقبل بالتخلي عن مبدأ جوهري: فحزب الليكود يصر على حق اليهود في العيش في الأراضي المحتلة كافة؛ والفلسطينيون يصرون على حقهم في إقامة دولتهم المستقلة في أرض فلسطين التاريخية؛ والأسد يصر على العودة غير المشروطة لمرتفعات الجولان إلى السيادة. ليس من غرض الوسيط أن يكره أياً من الفرقاء على التضحية بطموحاته، بل أن يقنع كل جانب بالموافقة على تأجيل أو تعليق الممارسة الفورية لهذا الحق. فالتصريح سلفاً بما يجب أن تتمخض المفاوضات عنه يحكم عليها بالإخفاق. بينما طرح المسائل غير القابلة للحل جانباً يترك المجال مفتوحاً لآمال الفرقاء، لكنه لا يحول دون مفاوضات ناجحة في المسائل الأخرى.

وتوحي تجارب التاريخ بصورة جلية بأن جدول الأعمال إن لم يُختزل سلفاً، فإن مآل الوساطة في الفشل. فكلما اتسع جدول الأعمال وتعددت مزايدات مخاطر الوصول إلى طريق مسدود.

يضاف إلى ذلك أنه كلما ازداد عدد الفرقاء المشاركين في التفاوض بشأن قسم من النزاع تناقصت فرص النجاح. لذلك ينبغي للوسطاء أن يحاولوا حصر عدد

المشاركين بالفرقاء ذوي المصالح العظمى في التوصل إلى اتفاق. فمن شأن وفود الدول العربية البعيدة عن ساحة الصراع أن تجعل الاتفاق على حل مستحيلاً متى شاركت في المفاوضات بشأن مصير الضفة الغربية وقطاع غزة.

حشد التأييد الخارجي

إن فرص النجاح قد تتعزز أو تتقلص بقدر ما تتمتع عملية المفاوضات بالدعم والتشجيع الدوليين.

فالتأييد العلني لمساعي الوساطة الأميركية من قبل الدول العربية ذات النفوذ، كالعربية السعودية والمغرب والجزائر ومصر، يمكن أن يساعد في تخفيف المخاطر السياسية على مشاركة فرقاء ضعاف، كالأردن ولبنان، في مفاوضات ترعاها الولايات المتحدة صديقة إسرائيل وحليفها. فالدعم أو الرضا السوري، على الأقل، شبه ضروري لذلك. وحدها مصر - الكبيرة القوية والواثقة بنفسها سياسياً - استطاعت أن تنجح في تحدي الاستنكار العربي العنيف لتفاوضها مع إسرائيل وتوقيع الاتفاقات معها.

ولا بد من أن يحصل الوسطاء الأميركيون على موافقة الدول العربية الرئيسية على عملية التفاوض - لا على التفاصيل - مشفوعة، إن أمكن، بتأكيد علني لرغبتها في التوصل إلى سلام حقيقي مع إسرائيل إذا ما توجت المفاوضات بالنجاح. من الجلي أن التحفظ العربي الخارجي إزاء عملية التفاوض يثير المشكلات في وجه بعض الدول العربية التي ترغب في السلام مع إسرائيل، أو تحتاج إليه. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل تنساق إلى الشك المزدوج في كون تقديم التنازلات من قبلها يقود حقاً إلى السلام الحقيقي، إذا ما رأت أن المفاوضات لا تحظى بتأييد الدول العربية الرئيسية كافة.

وحتى مع موافقة كهذه، فليس في وسع الوسطاء أن يفترضوا أن هذا الزعيم العربي يستطيع أن يقنع ذلك بدخول المفاوضات. فالتاريخ حافل بالأسئلة لما هو عكس ذلك: فمنه تأكيد السادات لكارتير أن الملك حسين سيقبل باتفاق كامب ديفيد (وهذا ما لم يفعله)؛ ومنه عجز الملك حسين، في أواسط الثمانينات، عن استدرج موافقة عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢؛ ومنه قصور العربية السعودية أو عدم رغبتها، في سنة ١٩٧٧ ثم في سنة ١٩٨٥، في إقناع عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية بقبول القرار رقم ٢٤٢.

كما أن ليس ثمة من أدلة توحى بأن القوى الخارجية تستطيع أن تؤثر، على نحو فعال، في المواقف الأساسية التي يتقدم الأطراف المتفاوضون بها. والقوة الخارجية العظمى الأخرى المتورطة في شؤون المنطقة، خلال الخمسة والثلاثين عاماً الماضية، هي الاتحاد السوفياتي طبعاً. والاتحاد السوفياتي لم يعجز عن "إنقاذ مواليه" فحسب، بل إن موسكو قد عرقلت مراراً مبادرات واشنطن الدبلوماسية. لكن موسكو تستطيع، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، المساهمة في عملية التفاوض بتأمين الغطاء السياسي للزعماء العرب. ومع ذلك، فإن النفوذ السوفياتي لدى الزعماء العرب لم يزل يتقلص بسرعة مع انحسار قدرة السوفيات على بسط قوتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية في الخارج.

والتأييد الدولي مطلوب من قبل الأمم المتحدة، ومن بعض الدول غير العربية المهمة الأخرى أيضاً. والواقع أن رفض الأمم المتحدة تأييد معاهدة ١٩٧٩ للسلام لم يصدر عن الخوف من الفيتو السوفياتي فحسب، بل صدر أيضاً عن انعدام التأييد الحقيقي من قبل الدول الأوروبية وغيرها لما وصم بأنه "خيانة مصرية" للمصالح العربية والفلسطينية. لقد توسطت الولايات المتحدة وحدها وبنجاح بين مصر وإسرائيل، لكن من المستبعد أن يستعاد هذا المسعى بنجاح في التعامل مع سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين، وذلك لأن المنافسات العربية - العربية المعقدة، والضعف النسبي لهؤلاء الفرقاء، يعملان ضده.

ولقد أطلق قادة المجموعة الأوروبية في الماضي مبادرات دبلوماسية خاصة بين الحين والحين، لكن من دون جدوى. أما الآن، فإن التأييد الأوروبي، وتأييد الأمم المتحدة لمساعي السلام التي تقودها الولايات المتحدة، قد باتا أدنى قطوفاً لأن الساحة الدولية لم تعد مستقطبة سياسياً مثلما كانت. زد على ذلك أن المفاوضات الدولية إذا ما نجحت فإن التزامات الأوروبيين واليابان المالية ستكون ضرورية من أجل تسوية سلمية، مثلما سيكون ضرورياً الدعم الاقتصادي من قبل العربية السعودية ودول الخليج العربية.

خامساً: التفاوض

الإيقاع والوتيرة

يستلزم دور الوسيط، بعد بدء المفاوضات، دفعها إلى الأمام. إن التأخيرات المحبطة أمور لا يمكن تحاشيها، أما الإصرار على التمسك بالجدول الزمني الذي سبق أن وُضع فموقف غير واقعي؛ إذ ما من مفاوض يقبل أن يعمل بحسب دقات الساعة. لا بد من حدوث بعض التأجيلات مراراً كثيرة من أجل فسح المجال للمشاورات السياسية داخل الحكومات، وتمكين الزعماء من حشد التأييد الشعبي لمقاربتهم بعض القضايا الحساسة.

لكن كثيراً ما يترتب على الوسيط أن يدفع الوتيرة. ذلك بأن التقدم إذا ما تعثر فإن معارضي المفاوضات سيضاعفون جهودهم لنسف العملية. كما أن وتيرة التفاوض متى كانت سريعة فإن توقعات النجاح ستتزايد بإفراط، ومثلها مخاطر عدم تلبية الآمال الكبيرة المعقودة عليه. لذلك كانت كثرة تردد الوسيط إلى المنطقة، وجلادته في دفع الأطراف إلى ملازمة طاولة المفاوضات، تعتبران من القرائن البيّنة على جدية الولايات المتحدة في السعي لاتفاق.

معالم عامة

التمسك بمبادئ مألوفة: ينبغي للوسيط، إذا شاء المضي في العملية قدماً، أن يحاول التأسيس على معالم قائمة عميقة القبول، كقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، واتفاق كامب ديفيد. فالتمسك بمبادئ ووثائق قد سبق التفاوض في شأنها يحد من الريبة والقلق. وسيجد الوسطاء أن من الأيسر عليهم أن يستندوا إلى تصورات قد ثبتت في وجه التمحيص من قبل الرأي العام. كما أن محاولة إدارة ما لإعادة صوغ الخطوط العريضة الأساسية لحل النزاع العربي - الإسرائيلي ستؤخر جهودها لا محالة، هذا إن لم تنسفها من الأساس.

ومع ذلك، فسيجد الوسطاء صعوبة في إلزام الفرقاء بال تفسيرات السابقة للمبادئ المتفق عليها. لقد مرّ أربعة وعشرون عاماً على صدور القرار رقم ٢٤٢، وقبوله على مضض من قبل حكومة إسرائيلية يسودها حزب العمل. وزعماء الليكود الذين يمسون زمام السلطة اليوم كانوا قد عارضوا ذلك القرار بشدة. يضاف إلى ذلك أن التحرك الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية كانا أضعف كثيراً في سنة ١٩٦٧ مما هما الآن. لذلك فإن القرار رقم ٢٤٢، وإن كان الأساسي لكل تفاوض أو اتفاق منذ

سنة ١٩٦٧، فلا بد من بذل جهود جمة في المفاوضات المقبلة لتحقيق التوافق على كيفية تعلق القرار رقم ٢٤٢ بالأوضاع الحالية.

وعلى الولايات المتحدة، بصفتها وسيطاً، أن تعيد بانتظام صوغ الخطوط العريضة للتسوية، مع الحرص على أن تفعل ذلك بدقة. فمن ذلك أن القرار رقم ٢٤٢ لا يدعو إلى "مبادلة الأرض بالسلام"، بل يشدد على "عدم قبول ضم الأراضي بالقوة"، ويدعو إلى "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير" (التشديد من الكاتبين). وخلافاً للطريقة التي يساق هذا الكلام بها، في كثير من الأحيان، فإن عدم تخصيص هذه الأراضي بأل التعريف أمر مقصود. فالانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي غير مطلوب. ومع ذلك، فإن معظم المفسرين يعتبر اليوم أن مبادلة الأرض بالسلام هي العنصر الأساسي في القرار رقم ٢٤٢. كذلك لم يزل الكثيرون يزعمون منذ أعوام أن القرار رقم ٣٣٨ يدعو إلى مؤتمر دولي، بينما هو لم يستلزم إلا مفاوضات "برعاية ملائمة".

تحكم الألفاظ: تكتسب الألفاظ والجمل المتعلقة بهذا النزاع حياة قائمة بذاتها. فعندما يبدو الدبلوماسيون الأميركيون أنهم يمهدون علانية سبلاً جديدة في مسائل، مثل تمثيل الفلسطينيين ومعنى القرار رقم ٢٤٢، أو الإجراءات العملية لمؤتمر دولي، فإن المسؤولين العرب والإسرائيليين يطلبون فوراً تفسيرات من كبار المسؤولين الأميركيين. ومن شأن توضيح رسمي عاجل، يدلي به مسؤول متوسط الرتبة في المنطقة، أن يحسم مادة جدل متطاوّل.

وتكتسي التصريحات الصادرة عن البيت الأبيض، أو عن وزارة الخارجية، دلالة مهمة في نظر العرب والإسرائيليين. فساسة الشرق الأوسط يبدون ميلاً مستديماً إلى أن يعتقدوا أن كل بيان يصدر عن واشنطن يخضع لتمحيص دقيق ويعيّر ويحسب بحيث ينم عن إشارة مخصوصة. فالقادة السياسيون والخبراء والصحافيون في الشرق الأوسط يفحصون كل كلمة، ويقلّبون كل معنى يصدر عن واشنطن، سواء أكان رسمياً أم غير رسمي. وهم كثيراً ما يتأولون تغييراً طفيفاً في المصطلح أو في العبارة، عند تكرار موقف أميركي مألوف على أنه "تغيير كبير" في السياسة الأميركية. وهم يعتقدون أيضاً أن تقريراً صحافياً في *New York Times* أو *Washington Post*، يمكن أن يعدّ تقريراً شبه رسمي. ويميل الساسة أيضاً إلى البحث عن تفسيرات بيزنطية الطراز للتصريحات الأميركية، سواء في ذلك ما كان منها رسمياً أو غير رسمي. فإذا ما بلغوا أن كل كلمة تصدر عن واشنطن قلما تكون مهمة أو حتى مدروسة ومقصودة، تراهم يظنون غير

مقتنعين بصورة ملحوظة. لذلك يمكن للملاحظات أو التعليقات العفوية وغير الرسمية، الصادرة عن صانعي السياسة في واشنطن، أن تتحول إلى ألغام سياسية أرضية. ولا يستطيع الوسطاء تجنّب تحكّم الألفاظ هذا، لكنهم إذا أخذوه في الحسبان بات من الممكن الحد من الانفجارات.

ترقب الإشارات: يلقي الزعماء العرب والإسرائيليون خطاباً، أو يعقدون مؤتمرات أو مقابلات صحافية، أو يطرحون أفكاراً من خلال صحافيين موثوق بهم، تعرب عن تحولات غير متوقعة في تفكيرهم (مثلما يفعل القادة الأميركيون طبعاً). وترقبّ الإشارات الدالة على تغيرات ممكنة في المواقف السياسية يمكن أن يفيد في إعادة توجيه مقاربة الوسيط. وإن تلميحات كهذه لتستحقّ التفحص الجدي الدقيق عبر القنوات الدبلوماسية الخاصة؛ وهي غالباً ما تكون مؤشرات عامة على التفكير الشخصي. وتفويت فرصة الانتباه لهذا النوع من الإشارات يمكن أن يكون باهظ التكلفة للأطراف كافة.

فمن ذلك ما حدث بين مصر وإسرائيل في ١٩٧٠ - ١٩٧١. ففي أواخر سنة ١٩٧٠ ألقى موشيه دايان، الذي كان يومها وزيراً للدفاع في حكومة غولدا مئير، خطاباً دعا فيه إسرائيل إلى أخذ المبادرة من أجل استئناف محادثات يارينغ التي طال توقفها. وجاءت الإشارة الثانية في مقال في صحيفة *New York Times*، في أوائل سنة ١٩٧١، حيث طرحت فكرة اتفاق مرحلي تسحب إسرائيل بموجبه قواتها من المنطقة المجاورة جداً لقناة السويس. وقد نسبت الفكرة الكامنة وراء المقال إلى موشيه دايان. وإن اعتبر السادات إحدى هاتين الإشارتين أو كليهما تلميحاتاً إلى التغيير في التفكير الإسرائيلي، فقد أطلق مبادرة للسلام غامضة الصيغة في خطاب ألقاه في شباط/فبراير ١٩٧١. وعندما سمع المسؤولون في إدارة نيكسون خطاب السادات شعروا بأن الرئيس المصري كان يستجيب لما اعتبره إشارة من إسرائيل، فأرسلوا مبعوثين لجس نبض الجانبين. ومن نكد الحظ أن غولدا مئير كانت شديدة الارتياب، وفاتت الفرصة، كما لم تتابعها الولايات المتحدة بنشاط يذكر.

ومن الأمثلة الأحدث عهداً لما يمكن أن يصبح إشارات ذات دلالة من رئيس الحكومة الإسرائيلية، يتسحاق شمير، تصريح له أشار فيه إلى استعداده لتطبيق "الحكم الذاتي التام" في الضفة الغربية. ففي ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ قال في مقابلة صحافية أجرتها معه صحيفة *Le Monde*: "أنا أعرض على [الفلسطينيين] الحكم الذاتي. بعبارة أخرى: سيكون لهم لمدة خمسة أعوام كل صلاحيات الدولة، باستثناء

الجيش والسياسة الخارجية. بعد خمسة أعوام، وبعد أن نكون قد تعلمنا العيش بسلام جنباً إلى جنب، نتفاوض في شأن الاتفاقات النهائية." إن التنبه لأمثال هذه التلميحات إلى مواقف تفاوضية مستقبلية ممكنة، هو من أهم مهمات الوسيط.

مقترحات الوسيط

إن الوساطة ليست من العلوم الدقيقة. فما من صيغة موصوفة معروفة تفيد متى يبدأ الوسيط بتكوين موطن الإجماع من عناصر المواقف المتعارضة بغية تقديمه إلى المشاركين. فعلى الوسيط أن يترصد بانتباه ظهور أي تغير في المواقف يتجاوز التغير في أسلوب التعبير، وأن يختبر بصورة غير رسمية ردة فعل الجانب الآخر. ويجب ألا يصوغ الوسيط "مقترحات تردم شقة الخلاف"، إلا متى اجتمع لديه من النقاط المشتركة ما يكفي صوغ ذلك، علماً بأن التوقيت قد يكون حاسماً. إذ إن التبكير في التقدم بفكرة واعدة يمكن أن يقضي عليها بالبوار.

وعلى الوسيط أن يصون مصداقيته مع كل الأطراف، باعتباره فريقاً يتحلى بالموضوعية (إن لم نقل بالنزاهة التامة) ويلتزم، أولاً وقبل أي شيء، الوصول إلى اتفاق يرضي الجميع. وعليه، كي يستبقي هذه المصداقية، ألا "يرشق" الفرقاء بمقترحات أو إجراءات جديدة مهمة، مهما تبدو هذه المقترحات معقولة. فقد يرفض أحد الجانبين مقترحات قد تكون مقبولة، من جراء الطريقة التي قدمت فيها؛ فمن أسباب رفض الملك حسين لاتفاق كامب ديفيد شعوره بأنه قد استُبعد بصورة مذلة عن العملية، ثم طُلب منه التوقيع بعد حدوث الاتفاق. كما أن شجب بيغن العنيف لمشروع ريغان، في سنة ١٩٨٢، كان مشوباً بكون الولايات المتحدة قد أجرت مشاورات مكثفة مسبقة مع الملك حسين، بينما أبقّت إسرائيل على الهامش.

فمن أجل تحاشي الوقوع في هذه المآزق، ينبغي للوسيط أن يتشاور سراً، على أرفع المستويات ومع كل الأطراف، في شأن الأفكار المقترحة لأية مبادرة كبرى قبل إعلانها رسمياً. وعلى الوسيط ألا يتيح، تالياً، لأي كان أن يضع الفيتو على أية فكرة مسبقاً؛ إلا إن من الممكن أن تتشكل المبادرة على هدي عمليات جس النبض غير الرسمية.

وضع الخطوط الأولية للوثيقة

تترتب مشكلة توقيت دقيقة على عملية البت بشأن الوقت الذي توضع فيه على الورق الأفكار المتفق عليها، والتي يمكن اعتبارها "مواقف الولايات المتحدة".

فالأفكار الجيدة إذا ما وضعت على الورق ورفضت يصعب إحيائها. يضاف إلى ذلك أن تقديم أية مبادرة أميركية شاملة أمر ينطوي على مخاطر كبيرة، ويجب ألا يقدم عليه إلا كخيار أخير. ذلك بأن الخطة الأميركية يمكن أن تصبح ذريعة لأن يتوقف عن المفاوضات فريق أو أكثر، إن لم يمهد لها بمحادثات مكثفة مسبقة، وإن لم تلق التجاوب من الجميع، وإعلان خطة روجرز مثال جيد لذلك.

ومع ذلك، فمن واجب الوسيط الأميركي أن يبدأ بوضع وثيقة تعبر عن المحادثات المكثفة التي أجراها لجس نبض كل من الفريقين على حدة. كما يمكن أن يطلب من كل فريق، كما جرى في كامب ديفيد في أول الأمر، أن يتقدم بخطة مكتوبة للاتفاق. فإذا ما رأى الجانبان بوضوح الهوة التي تفصل بين مواقفهما المكتوبة، فقد يسارعان إلى التماس معونة الولايات المتحدة على وضع وثيقة تردم هذه الهوة. ومع مضي عملية الوساطة قدماً، يمكن للوسيط أن يطور بعض المقترحات بالتشاور مع أحد الفريقين، وأن يقدمها تالياً إلى الفريق الآخر باعتبارها مقترحاته هو التي يعتقد أنها قد تكون مقبولة لدى الفريق الذي تشاور معه أولاً. ولهذه الطريقة حظوظ أكبر في أن تثمر من مجرد نقل مقترحات كل فريق إلى الآخر. فلا العرب ولا الإسرائيليون يجدون أن من السهل سياسياً عليهم أن يقبلوا المواقف الآتية مباشرة من الفريق الآخر. ولقد وجد كل من الفريقين أن من الأسهل عليه "تقديم التنازلات" للوسيط الأميركي من تقديمها لخصمه.

إن كلا كيسنجر وحبیب اعتاد اختبار الأفكار شفهيّاً مع الجانبين قبل البدء بخط المسودة. وفي رودس سنة ١٩٤٨، كان وسيط الأمم المتحدة بانث يشق بمشاورات معمقة مع الفرقاء، ومن هذه المشاورات كان يشكل أحكامه ويقترح الحلول الوسطى. لقد حرص على أن يظل عاقلاً، وعادلاً، ومتفانياً، ورحيب الصدر والفكر. فبعد أن وضع مسودة اتفاقية الهدنة المصرية - الإسرائيلية في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، اعترف للجانبين "بأنها لم تكن قط عملاً ناجزاً تماماً؛ وبأنه ليس لديه أي حرص غيور على الصيغة؛ وبأن المسودة تقصر عن الحد الأدنى من مطالب كل من الوفدين؛ وبأنه وإن كان كل من الفريقين قد ضحى ببعض المواقف فإن أيّاً من مصالح الفريقين الحيوية لم يمس مساً جدياً".^١

^١ رسالة رالف بانث إلى والتر إيتان، عضو الوفد الإسرائيلي للمفاوض في رودس، كانون

الثاني/يناير ١٩٤٩، في:

State of Israel, Documents on the Foreign Policy of Israel, Vol. 3, pp. 96-99.

إن الوثيقة المكتوبة، وحدها، تتصف بالواقعية المحسوسة في نظر المتفاوضين. فالمشاركة النشيطة في عملية صوغها تستحث المفاوض على الدعوة إلى الموافقة عليها. وقد استعمل فيليب حبيب، عند وضعه مسودات الوثائق مع بيغن، ميل رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى الدقة اللغوية؛ ففي إحدى مراحل جولاته المكوكية لترتيب وقف لإطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في الجنوب اللبناني سنة ١٩٨١، وضع مسودة وثيقة تعبر عن مبادئ بيغن الأساسية، وتعمد فيها عدم الدقة لاستثارة ميله إلى تكميل النص. وإذ صحح بيغن نص المسودة بحضور حبيب، طور الزعيم الإسرائيلي دور الأبوة في ولادة الوثيقة ومضمونها. قبل كامب ديفيد، كانت الخطوط العريضة لأفكار خطة الحكم الذاتي التي اقترحها بيغن واردة في النقاط التسع التي تنقل بها ألفرد أثرتون بين مصر وإسرائيل. وقد أرسى هذا العمل التمهيدي الأسس التي بنى الوفد الأميركي عليها الصيغة الأولى لاتفاق كامب ديفيد بعيداً عن أحداثات قصر ليدز في تموز/يوليو ١٩٧٨، وذلك قبل عقد لقاءات كامب ديفيد الفعلية بكثيرة. وفي كامب ديفيد اسبغ انهماك الرئيس كارتر الشديد في عملية صوغ المسودات وزناً وأهمية خاصين في نظر كل من مصر وإسرائيل.

الغموض البناء: عندما يكون هناك دول بحاجة ماسة إلى الاتفاق لكنها تواجه تباينات يستحيل تجاوزها، فقد تقبل بلغة للتسويات غامضة، بحيث ينوي كل جانب أن يتأولها على نحو مختلف من أجل التغلب على عقبات محلية ودولية. فمن ذلك أن أحد الطرفين قد يضطر إلى تأويل اللغة بمرونة خلاقة من أجل ترويجها لدى قواعده الانتخابية. وعلى المتفاوضين أن ينظروا بعيداً عندما يضعون مسودة وثيقة، بحيث يتم اختيار اللغة التي تستطيع تحمل ضغوط سياسية كهذه، ولا بد من أن يبدي الوسيط التعاطف مع هذه الحاجة.

والكلمات في الصراع العربي - الإسرائيلي مشحونة عاطفياً خلال تاريخ طويل ومأساوي. فكلا الجانبين حاد الإحساس بتداعيات الألفاظ التي يستعملها الجانب الآخر. وعلى الوسيط الأميركي أن يكون متبحراً في هذا القاموس. فمن ذلك أن "العودة"، في نظر الفلسطينيين، حق لا تنازل عنه؛ أما في نظر الإسرائيليين، فهي تستجر خراب الدولة اليهودية. و"الحكم الذاتي"، في نظر الإسرائيليين، يدل على حد

معقول من الإدارة الذاتية في الضفة الغربية وقطاع غزة يتوافق مع أمن إسرائيل؛ أما عند الفلسطينيين، فهو يعني عدم قيام دولة مستقلة لهم، وعدم انسحاب القوات الإسرائيلية، وعدم التمتع بحقوق تتجاوز الخدمات البلدية، كجمع النفايات. و"المؤتمر الدولي"، في رأي رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق شمير، يفيد فيما يفيد فكرة سيئة بعثها حية شمعون بيرس وحزب العمل الإسرائيلي.

في كامب ديفيد استلزم التماس الدروب عبر هذه الأدغال اللفظية قريحة لا تنفذ مواردها، واللجوء المتواتر إلى معجم المترادفات، وإعداد عشرات المسودات من قبل فريق الوساطة الأميركي. والعقبات الدلالية ستكون على القدر نفسه من العظم في أية مفاوضات مقبلة.

أفكار الأمس المرذولة، خطط الغد المقبولة: عندما تكون فكرة موضع إعراض

الفرقاء كلهم، فعلى الوسطاء أن يتأملوا في أصل عظيم من أصول المفاوضات بين العرب وإسرائيل: مقترحات الأمس المرذولة، أو وثائقه، أو وسائله الإجرائية، قد تغدو اتفاقات الغد المقبولة، أو مواقفه، أو وسائله المعتمدة حديثاً. فمن المؤلف في تاريخ هذا النزاع أن تظهر الأفكار المطرحة في ظل أوضاع مختلفة، بمظهر العناصر المكونة لتسوية مقبولة. وقد ابتدأت عادة استعمال الأفكار القديمة مجدداً خلال الانتداب، واستمرت حتى اليوم.

فمن ذلك: إن مقترحات المندوب السامي البريطاني السير جون تشانسلور، التي قدمت في سنة ١٩٣٠، بالحد من نمو الوطن القومي اليهودي، قد طبقت في الكتاب الأبيض البريطاني سنة ١٩٣٩؛ تقسيم فلسطين المقترح سنة ١٩٣٧، قد اعتمد سياسة في سنة ١٩٤٧؛ مذكرة الوسيط الدولي غونار يارينغ، التي قدمت في شباط/فبراير ١٩٧١، انطوت على أهم الأسس التي بنيت معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عليها في آذار/مارس ١٩٧٩؛ اقتراح الرئيس السادات في ٤ شباط/فبراير ١٩٧١ بأن يتم انسحاب جزئي للقوات من قناة السويس، بات المكون الأساسي لاتفاق فصل القوات المصري - الإسرائيلي في سنة ١٩٧٤؛ إسرائيل قبلت اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، بعد ستة أشهر من رفضها الاقتراح نفسه تقريباً؛ مقارنة وزير الخارجية شولتس لاستئناف المفاوضات في شأن الضفة الغربية وقطاع غزة، لم تقبل في سنة ١٩٨٨، ومع ذلك فمعظم هذه المقاربة قد اعتمده الوزير بيكر وتابعه بقوة في أواسط سنة ١٩٩١، سعياً لترتيب مؤتمر للسلام؛ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، قبل ياسر عرفات خطة تقسيم فلسطين التي رفضها

الفلسطينيون والعرب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧؛ الرئيس السوري حافظ الأسد رفض حضور مؤتمر عربي - إسرائيلي للسلام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، كما فعل رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق شمير في سنة ١٩٩٠، لكن مع حلول خريف سنة ١٩٩١ كان الرجلان قد اعتمدا فكرة مؤتمر للسلام، وإن كان ينطوي على تغيير مهم في الحجم.

وأخيراً، فالمفاوضات ولو لم تعتبر ناجحة إن هي لم تحقق اتفاقاً، فإن المحادثات غير الناجحة لا تخفق تماماً بالضرورة؛ إذ إن الإخفاق قد يمهد الطريق لمساع لاحقة. فخلال المفاوضات يُجرى الكثير من المحادثات غير الرسمية بين أعضاء الوفود، كما أن الكثير من القضايا والتأويلات قد يوضح، ومن شأن ذلك كله أن يعين المفاوضين في بعض المراحل اللاحقة. فمن ذلك أن المفاوضات المصرية - الإسرائيلية - الأميركية في شأن الحكم الذاتي، بين سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٢، قد استتارت قدراً عظيماً من عمل الموظفين في حكومات الدول الثلاث. وقد أنتج عمل هؤلاء الموظفين كثيراً من الاستبصارات المطلوبة جداً في التعقيدات المترتبة على إنشاء حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وغزة. وسيتصدر هذا الموضوع جدول الأعمال في مؤتمر السلام المأمول في أواخر سنة ١٩٩١، وفي المفاوضات الثنائية المباشرة التي ستعقبه إذا ما عقد.

صعوبات المفاوضات

الضمانات الأميركية الخاصة: لا يشعر العرب ولا الإسرائيليون بالثقة لدخول المفاوضات برعاية الولايات المتحدة، من دون الحصول على ضمانات مسبقة. فأما بالنسبة إلى إسرائيل، فإن هذه الضمانات تتركز دائماً على الأمور التي لم تكره إسرائيل على القبول بها (مثال ذلك: الدولة الفلسطينية، والجلوس إلى طاولة واحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومواجهة أي اقتراح أميركي لم ينسق مسبقاً مع إسرائيل، ومناقشة قضية القدس، إلخ). كما أن إسرائيل ستطلب تأكيدات صريحة مكتوبة لكل الرسائل والمذكرات التي قدمتها لها الإدارات الأميركية السابقة.

والفرقاء العرب يطلبون ضمانات أميركية في شأن المبادئ العامة للمفاوضات (مقايسة الأرض بالسلام)، وفي شأن النتائج المحتملة لعملية التفاوض (مثال ذلك: حق تقرير المصير ودولة مستقلة للفلسطينيين، والانسحاب الكامل من

الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة للأردنيين، والانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان لسوريا، والانسحاب الكامل من سيناء لمصر).

ولمّا كان لا يبقى شيء مما له علاقة بهذا النزاع سراً لمدة طويلة، فإن كلا الجانبين سرعان ما يطلع على ما يطلبه الجانب الآخر من الولايات المتحدة. وكلاهما ميال أيضاً إلى اعتبار الضمانات الأميركية، إذا ما أعطيت، بمثابة إيدان بخروج أحدهما غالباً من المفاوضات والآخر مغلوباً؛ أي أن كل ما قد يحصل عليه فريق يضر بالفريق الآخر. فلا مندوحة للمسعى الأميركي الآيل إلى تطمين أحدهما في شأن بعض النتائج الجوهرية من أن يؤدي إلى المزيد من الصعوبات في وجه مساعي الوساطة.. فإن اقتضت الأوضاع المستجدة أن يغير الوسيط الأميركي مقاربتة لاحقاً، فلا مناص من بروز الاتهامات بسوء الطوية.

إن مثلاً واحداً لذلك سيكون كافياً: فمن أجل إقناع الملك حسين في سنة ١٩٦٧ بأن يؤيد القرار رقم ٢٤٢ في مجلس الأمن، وللحصول على تأييد قادة الدول العربية الأخرى، أعطت إدارة جونسون الملك - فيما قيل - بعض الضمانات الشفهية بأن الأردن سيستعيد معظم الضفة الغربية المحتلة، إن لم يكن كلها، خلال وقت قصير. ولقد عطلت هذه الضمانات المروية كل المساعي التي بذلتها الولايات المتحدة لجذب الأردن إلى المفاوضات العملية منذ ذلك التاريخ.

وتبين التجارب بوضوح أن على الولايات المتحدة أن تجتنب تقديم أمثال هذه الضمانات الخاصة ما كان ذلك ممكناً. فإن كان لا بد منها للتقدم، فيجب أن تكون خطية، وأن تبقى في العموميات، وأن يطلع الفريقان عليها، وأن تُبنى على المواقف السابقة للولايات المتحدة. ذلك بأن الصراع متى بات ناضجاً حقاً للمفاوضات الجدية، فإن الفرقاء سيرضون بالحد الأدنى بدلاً من الإصرار على الحد الأقصى من المطالب. فمصالحهم الخاصة، وثقتهم بالولايات المتحدة كوسيط، هما أفضل الضمانات لهم بأن الوساطة التي تقودها الولايات المتحدة تستحق مشاركتهم.

السرية وتسريب المعلومات والعلاقات بوسائل الإعلام: غالباً ما وجد

المفاوضون العرب والإسرائيليون أن من العسير عليهم أن يصونوا سرية المفاوضات، على الرغم من حث الوسطاء الأميركيين لهم وتحذيرهم من أن الإفصاح السابق لأوانه عن بعض تفاصيل المفاوضات يمكن أن يعوق التقدم نحو الاتفاق. وتشير التجارب السابقة إلى أن الكثير من المحادثات قد يظهر في الصحافة، وعلى نحو مشوّه في كثير من الأحيان. وليست الحكومة الأميركية حقاً بمنأى عن تسريب المعلومات أيضاً.

ولأن كل عضو من أعضاء الوفود المفاوضة سيطوقه صحافيون عتاة، فعلى الوسطاء الأميركيين أن يتحاشوا مناقشة المسائل الحساسة جداً مع وفود عربية أو إسرائيلية كبيرة العدد. ويجب أن تنحصر مناقشة الموضوعات الحساسة في جلسات خاصة مع رؤساء الوفود، ووزراء الخارجية، ورؤساء الحكومات. وكذلك، فإن الوسطاء أنفسهم معرضون لهجمات وسائل الإعلام. لكن يجب ألا يشعروا بوجوب مقابلة الصحافة كلما اجتمعوا إلى زعيم عربي أو إسرائيلي، ولا بوجوب الكشف عن طبيعة المناقشات أو الاتصالات بين الزعماء. يجب أن تظل تفاصيل المفاوضات سرية ما أمكن، إلى أن تصبح النتائج جاهزة للفحص والنقاش العلنيين.

والأغلب أن يتم تسريب المعلومات على يد المسؤولين الحكوميين لا عن طريق الوسطاء أنفسهم. فالأنظمة السياسية الحرة في إسرائيل ومصر ولبنان، وبين الفلسطينيين الذين تقودهم منظمة التحرير، هي التي تسبب معظم الخروقات في هذا المجال؛ أما سوريا والأردن فهما، بطبيعة نظاميهما، أقل عرضة للتسريبات غير المأذون فيها، لكنهما ليسا حقاً بمنأى عن المحاولات المدروسة لتشويه المعلومات. والكلام أمام حشد كبير من الوزراء في الحكومة الإسرائيلية لم يزل يقود إلى تسريب المعلومات في غضون ساعات. وهذه التسريبات من النتائج المترتبة على نظام تعدد الأحزاب الإسرائيلية وتنافسها. وهي قد تكون أيضاً وسيلة الحكومة لاختبار موقف خلافي لدى الرأي العام، قبل التزامه. ومن المرجح أن تتسرب المعلومات عن طريق وفد فلسطيني كبير العدد بعد الاجتماع إلى مسؤولين أميركيين. ومع ذلك، فمن غير المحمود تحاشي الصحافيين تماماً. بل إن من الأصوب إطلاع وسائل الإعلام بصورة دورية على مجرى المفاوضات العام - على ألا يقتصر ذلك على وسائل الإعلام الأميركية وحدها. وربما كانت العلاقات بوسائل الإعلام أحياناً ضرورية من باب تصحيح المعلومات، والتأكد من عدم تحول خرافة ما إلى حقيقة مسلم بها. فالتشويهات الإعلامية الطارئة أو المقصودة وفيرة في كل خطوة من المفاوضات. وقد يكون من شأنها، إن لم تُصحَّح، توليد ضغوط سياسية وشعبية قوية على الحكومات العربية والإسرائيلية، وعرقلة حظوظ النجاح أو نسفها. والوسيط الذي يتوسل التقارير الوقائية المنتظمة، يستطيع أن يحد من أضرار المعلومات المغلوطة فيها حداً عظيماً. يضاف إلى هذا، أنه في حال إدلاء زعيم أجنبي بتصريح مغلوط فيه، أو مجتزأ، بشأن موقف الولايات المتحدة، فلا بد من أن يكون في وسع الوسيط أن

يتصل فوراً بوسائل الإعلام لتصحيح الصورة. وكلما بكَر في التصحيح تناقست حظوظ التصريح في الإضرار بعملية المفاوضات.

تحاشي ما يرفضه الرأي العام: متى مني اقتراح لحل مشكلة شائكة بالرفض من قبل الرأي العام، يغدو من شبه المستحيل أن يبعث حياً فيما بعد. لذلك ينبغي للوسيط الأميركي أن ينحى جانبا أية فكرة صادفت ردة فعل سلبية جداً خلال المشاورات الخاصة. فالفكرة التي لم يتناولها جدال الرأي العام، قد يصلح إدخالها لاحقاً في سياق المفاوضات. والولايات المتحدة لن تسدي أية خدمة لمسعى الوساطة إذا ما عرضت علانية أية فكرة - أو اقتراح - لا نصيب لها يقيناً إلا الرفض. وللسبب نفسه، يجب ألاّ تسلط الأضواء في صوغ جدول الأعمال على الخلافات العميقة بين الفرقاء. فمن شأن هذه أن تظهر مهما تكن الحال. كما يجب ألا يولى الانتباه السابق لأوانه لأية تسوية ممكنة. فتعريض فكرة بناءة للرفض قبل نضوج الأوضاع الملائمة للتفاوض يمكن أن يؤدي بفائدتها.

إبقاء الكرة بين أيدي اللاعبين

عندما تنقطع المفاوضات المباشرة أو تتوقف، فإن الوسيط يتحمل مسؤولية كبرى في العمل على إبقاء العملية العامة مستمرة على نحو ما. فالانقطاع الطويل بين جلسات المفاوضات، أو سوى ذلك من نشاط الوساطة، يتيح فرصاً متزايدة لأن ينزلق الفريقان إلى مواقفهما القديمة. كما أن التحركات الصغرى الواعدة تتجمد. أضف إلى ذلك، أن الحوادث الخارجية في المنطقة، كغارة إرهابية أو ضربة انتقامية، يمكن أن تلهب مواقف الرأي العام إلى حد أن القادة قد يضطرون إلى التصلب في مواقفهم، أو تعليق المحادثات. والشرق الأوسط أرض خصبة جداً لأمثال هذه الانفجارات المفاجئة. لكن مهما تكن أسباب الانقطاع، فعلى الوسطاء أن يحاولوا إقامة آلية ما قادرة على الاستمرار والحفاظ على التواصل بين الفرقاء. ففرق العمل المؤلفة من المسؤولين ذوي المراتب الدنيا قد تستطيع الالتقاء دورياً، وإن لم يستطع المفاوضون الكبار ذلك. وقد استخدم هذا النمط بنجاح خلال مراحل عدة من المفاوضات المصرية-الإسرائيلية. وإذا لم تكن أية آلية كهذه مقبولة، فعلى الوسطاء أن يعمدوا إلى ضرب من ضروب الدبلوماسية المكوكية شبه المتواصلة من أجل إبقاء قنوات التواصل مفتوحة. من الجلي أن وزير الخارجية الأميركي لا يستطيع أن يمضي شهوراً دفعة واحدة في الشرق الأوسط. ولا بد من أن يستخدم مبعوثين موثوقاً بهم للقيام بعدة

مهمات وساطة، خلال فترات غيابه المتكرر. ولديه خيارات عدة: يمكن انتداب مبعوث رئاسي خاص لتمثيله هو والرئيس، وتكريس وقته كله للوساطة؛ ويكمن استعمال كبار المسؤولين في وزارة الخارجية لتمثيله، مثل نائب من نوابه الكبار، أو سفير فوق العادة، أو مساعد وزير الخارجية؛ وفي وسعه أيضاً أن يعتمد على أية تركيبة ممكنة من المسؤولين السابقين (رؤساء، ووزراء خارجية، وسفراء و/أو مساعدين ووزراء الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا).

وتتيح السجلات أمثلة عدة لاستعمال أحد هذه الخيارات، أو لاستعمالها كلها تقريباً. وقد حدث مثال نموذجي في مرحلة ما قبل كامب ديفيد. فبعد أن ذهب السادات إلى القدس، عرفت الإدارة الأميركية أن عليها إبقاء مبادرة السادات حية. لكن وزير الخارجية لم يكن ليقدر على تمضية وقته كله في رحلات مكوكية بين واشنطن والشرق الأوسط؛ فعين الرئيس كارتر مساعد وزير الخارجية ألفرد أثرتون سفيراً فوق العادة لمفاوضات الشرق الأوسط. كانت مهمة أثرتون إبقاء الوساطة حية، وتحقيق مزيد من التقدم بين رحلات فانس إلى المنطقة وبين انهماك كارتر المباشر والمتقطع. وقد حقق ذلك من خلال رحلات مكوكية بين القدس والقاهرة وواشنطن، مقابلاً أهم الزعماء ومبقياً إياهم على خط المفاوضات. وقد أفاد دور أثرتون في الإبقاء على عملية الوساطة، وأثار اهتمام وسائل الإعلام بالتزام كارتر النشط والمتواصل إزاء دفع العملية قدماً، وإن كان هو وفانس منشغلين مؤقتاً بأمر أخرى. فقد كانت الصحف تغطي أنباء تطور عملية السلام يومياً.

وعندما تلوح المآزق في طريق المفاوضات، فقد يكون من شأن عقد جلسات رسمية للمفاوضات أن يجلب من الضرر أكثر مما يجلب من النفع. ففي أمثال هذه الأوضاع، قد يكون من الأفضل المحافظة على اندفاعتها من خلال الاتصالات غير الرسمية، بدلاً من المجازفة بانهيار العملية انهياراً كاملاً، فمن ذلك أن إخفاق مساعي لجنة التوفيق بشأن فلسطين ومهمة غونار يارينغ قد أكد نظرة العرب بأن في إمكانهم أن يذهبوا إلى الاجتماعات ويكتفوا بـ"الجلوس على أيديهم"، ويعرقلوا بذلك تقدم اللجنة أو الوسيط. إن كل الترتيبات الإجرائية، في وساطة ما، يجب أن تقاس بتأثيرها في تقدم عملية التفاوض.

ومهما تكن الآلية المستعملة في حماية جهود الوساطة من الانقطاع المتداول، فإن من شأن أي توقف أن يؤدي إلى مراجعة أميركية لوضع المشروع الدبلوماسي. فإذا ما ظهر مأزق علني واضح فإن فترات المراجعة الداخلية، أو "إعادة التقييم"،

ستبدو خطيرة في نظر الفرقاء، ولا سيما إسرائيل. وقد حدث ذلك في آذار/مارس ١٩٧٥ بعد فشل مساعي كيسنجر المكوكية الأولى للحصول على اتفاق مصري - إسرائيلي ثان لفصل القوات؛ ففترة التوقف في تلك الحالة أدت، في القدس، إلى إعادة نظر سهلت الاتفاق لاحقاً في الصيف.

لكن فترات إعادة التقويم هذه كانت في معظم الأحيان أقرب إلى القصر، ولم تؤد إلى تغييرات كبرى في السياسة الأميركية بل إلى طريق أخرى، أو تكتيك دبلوماسي آخر. فالمصالح الأميركية الأساسية في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وفي ضمان أمن إسرائيل، لم تزل ثابتة ولم تؤثر فيها فترات إعادة التقويم هذه، وإن كان بعض الوقت قد مضى عادة قبل أن تستأنف الإدارة الأميركية دور الوساطة استئنفاً كاملاً. وكما قد سبقت الإشارة، فإن فترات التأخير المتطاولة ربما نشأت فيها، لسوء الحظ، حوادث خارجية قد تعقد أحياناً استئناف المفاوضات.

سادساً: التوصل إلى الاتفاقات:

اللعبة النهائية

خلال الأعوام الثلاثة والأربعين من وجود إسرائيل، من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٩١، افضت حفنة صغيرة فقط من المفاوضات العربية - الإسرائيلية إلى اتفاقات. وفي كل مرة كانت المراحل الأخيرة تتسم بصعوبة فائقة، حتى أن نزاعاً تافهاً بشأن الخطوط العريضة التي تحدد الجهة الصالحة للحكم في المزمع المصرية والإسرائيلية بالنسبة إلى قطعة ضئيلة من الشاطئ اسمها طابا في شمال سيناء، قد تهادى أعواماً. ولم يتم الاتفاق إلا بعد رحلات مكوكية مكثفة قام بها مستشار شولتس، أبراهام سوفر، وبعد قدر كبير من المجازفة. إن المبادئ التي تحكم معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية قد اتفق عليها كلها في كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨. لكن، حتى بعد مرور ستة أشهر من المفاوضات المفصلة التي أنتجت الاتفاق على كل شيء، باستثناء أمرين أو ثلاثة أمور تفصيلية باتت الآن منسية، فقد اضطر الرئيس كارتر إلى أن يقوم بزيارة القاهرة والقدس بنفسه لاختتام الصفقة. ومع ذلك، فقد كان عليه أولاً أن يهدد بمغادرة القدس عائداً إلى بلده بعد ثلاثة أيام مضمّنية من النقاش مع الحكومة الإسرائيلية. وتعتبر رحلات كيسنجر المكوكية بين دمشق والقدس في سنة ١٩٧٤، والتي استغرقت ثلاثة وثلاثين يوماً، مثالا للجهود المطلوبة من أجل التغلب

على العناد الإسرائيلي والعناد السوري في التشبث بكل شبر من الأرض. وقد كاد اتفاق كامب ديفيد ينهار عصر ذلك اليوم الأخير؛ إذ أدى حسم الرئيس كارتر لمواقف الولايات المتحدة المعروفة بشأن القدس، في رسالة جانبية لكل من بيغن والسادات، إلى الضرب على عصب إسرائيلي مؤلم. وما من اتفاق تحقق من دون حركات درامية عنيفة.

ولقد توقف منظرو المفاوضات عند كون الحكومات غالباً ما تتراجع في اللحظة الأخيرة عن شفا الاتفاقات، وقد تملكتهما فجأة الريبة بأنها ربما كانت قد تقدمت بتنازلات كثيرة. والمفاوضات العربية - الإسرائيلية خير مثال لهذه الملاحظة. والآن أصبحت وسائل "اللعبة النهائية" التي استعملها الوسطاء الأميركيون، على اختلافها، مما كاد يسهل على المرء أن يتنبأ به: رسائل جانبية إلى الفريقين من الرئيس الأميركي؛ "مذكرات تفسيرية" تبين كيف ستفسر الولايات المتحدة بعض الفقرات الغامضة؛ تعهدات بتأمين المعونة الاقتصادية أو العسكرية عقب الاتفاق؛ وعود بمتابعة حل شامل للقضايا العالقة خلال المفاوضات المستقبلية؛ الضمانات الخاصة في شأن الدعمين الدبلوماسي والسياسي المستقبلين في الأمم المتحدة - وقائمة الوسائل تبدو غير متناهية. وقد باتت هذه الوسائل اليوم من الملاحق التي لا بد منها لنصوص الاتفاقات. ويشير هذا النمط إلى أن دور الولايات المتحدة يتعدى مجرد الوساطة. والواقع أن الغاية غير المعلنة لدى كل من العرب والإسرائيليين هي ربط الولايات المتحدة بأحكام أكثر، من حيث هي الضامن الفعلي للحل، ومن حيث هي الحليف الأوثق للطرفين المتزاحمين كليهما. والرؤساء الأميركيون يبدأون وساطاتهم دائماً عازمين على تحاشي التورط في التزامات إضافية وغير مرغوب فيها كهذه. لكنهم قلماً يفلحون في ذلك، هذا إن أفلحوا.

لا يوقع القادة الإسرائيليون والعرب إلا متى أيقنوا أنهم سيخسرون أكثر إذا انزلق الاتفاق من أيديهم. ثم أنهم يطلبون عندها مجموعة من المكاسب "الجانبية" من أجل التوصل إلى تسوية التنازلات التي قدموها أمام قواعدهم. ولا تستطيع إلا قوة عظمى، عملياً الولايات المتحدة، أن تلبي هذا المطلب الآن، وهذا ما يفسر لم تظل الولايات المتحدة الفريق الثالث الأساسي الوحيد المقبول وسيطاً في النزاع العربي - الإسرائيلي.

سابعاً: مشكلات خاصة في الوساطة بين العرب والإسرائيليين

التشاور مع الكونغرس

إن علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل تختص بعناصر فريدة عدة، منها الاهتمام الذي تستثيره في الكونغرس؛ فما من قضية في السياسة الخارجية غيرها تسترعي انتباه ذلك العدد الوفير من الشيوخ والنواب الذين يسعون للتأثير في الطريقة التي تنتهجها الإدارة في التعامل مع بلد ذي أفضلية. يضاف إلى ذلك أن مستوى الاطلاع على هذا النزاع في الكونغرس رفيع بصورة خارجة عن المألوف؛ فما من رئيس يستطيع واقعياً أن يتوقع القيام بمسعى للوساطة في النزاع العربي - الإسرائيلي، من دون التعرض لفحص مستمر، واقتراحات خيارات بديلة، وتدخلات غير دبلوماسية متكررة من قبل لجان الكونغرس وأعضائه. وللنجاح لا بد من أن تدأب الإدارة على التشاور مع أبرز زعماء الكونغرس، وإطلاعهم على المعلومات، وإقناعهم بتأييد استراتيجية الرئيس؛ وإلا فمن المرجح أن يتدخل الكونغرس في مبادرته الدبلوماسية.

ولا بد من أن تجرى مشاورات الإدارات مع الكونغرس قبل العلامات الفاصلة في المفاوضات، وخلالها، وبعدها. وعلى وزير الخارجية أن يتحمل العبء الأكبر في توضيح سياسة الإدارة ووجهتها واستراتيجيتها، وذلك من أجل إعطاء الإدارة فرصة لاختبار تأييد الكونغرس، والحصول على الدعم من الحزبين. وعلى وزير الخارجية أيضاً أن يلتمس آراء أبرز زعماء الكونغرس، وآراء أكبر عدد ممكن من الأعضاء الآخرين ومن كبار الموظفين ذوي النفوذ، وألاّ يكتفي بمجرد إطلاعهم على مقاربة الرئيس. ولا بد من هذه العملية وإن يكن فيها مضيعة كبيرة للوقت. وسيولد التقصير عن المشاورة على نحو ملائم مبادرات من قبل الكونغرس غير مرغوب فيها، ومن شأنها تجريد الرئيس من مرونته الدبلوماسية. ومثال ذلك أن مبادرة قام الكونغرس بها قد صيغت بصورة قانون وسّع تعهد كيسنجر المحدود لإسرائيل في سنة ١٩٧٥ [بعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ما لم تعترف بإسرائيل]، وجعله ملزماً للولايات المتحدة بعدم التفاوض مع المنظمة. وقد حدّ هذا القانون كثيراً من جهود الولايات المتحدة اللاحقة لفتح حوار مع منظمة التحرير من أجل استدرج تأييدها لعملية التفاوض.

في الماضي، كان رأي الكونغرس يدعم إجمالاً مقارنة الرئيس كلما كان الرئيس يطلعه بصورة وافية ومنتظمة على التطورات. وليس على الإدارة أن تنساق إلى تفصيل كل عناصر تكتيكاتها التفاوضية، لكن عليها أن تجتهد في جعل الكونغرس شريكاً راضياً عن استراتيجيتها العامة.

توضيح موقف الولايات المتحدة

في أية مفاوضات عربية - إسرائيلية، يسعى كل من الفريقين لإقناع الوسيط الأميركي بمواقفه الخاصة من القضايا موضوع الخلاف، ثم بترويج هذه البضاعة لدى الخصم. ومن التكتيكات التي شاع استعمالها إعطاء صحافي مفضل صيغة مشوّهة لتصريح ما أدلى الوسيط به في مجلس خاص، صيغة تبالغ في مدى موافقة الولايات المتحدة على موقف هذا الفريق أو على حججه.

يضاف إلى ذلك، أن أياً من الفريقين لا يريد أن يظهر بمظهر من يعارض الولايات المتحدة معارضة تامة. لذلك، يجب مراعاة الحذر الشديد عندما يعلن أحد الجانبين أن آراءه تطابق واشنطن، أو أن آراءه "موافقة" لآراء واشنطن، أو "مشابهة" لها. وحتى التصريح بأن "ثمة تفاهماً تاماً بين واشنطن وحكومتنا" قد لا يعني شيئاً من هذا القبيل؛ بل ربما كان ذلك أقرب إلى أن يكون محاولة لزعزعة ثقة الخصم وطمأنة الرأي العام المحلي. لذلك، كان لا بد من توضيح ما يشوّه من آراء الولايات المتحدة سريعاً وعلانية، لحماية مصداقية الوسيط لدى الجانبين.

وفيما عدا ما يشابه هذه الحالات، ينبغي للوسطاء الأميركيين أن يجهدوا في تحاشي مناقشة المسائل الرئيسية الحساسة علانية؛ ذلك بأن كلا من الطرفين سيدأب على استخلاص موقف أميركي معلن في شأن مسائل شائكة، مثل: معنى تقرير المصير، أو الترتيبات المستقبلية لوضع القدس النهائي، أو ما مدى الانسحاب المطلوب في القرار رقم ٢٤٢، أو كيف تعرّف الولايات المتحدة عضوية منظمة التحرير الفلسطينية. وبدلاً من محاولة توضيح مواقف الولايات المتحدة من هذه المسائل، ينصح الوسطاء الأميركيون بالتركيز على السعي للتوصل إلى حلول وسطى مقبولة لدى الفريقين المتخاصمين. وسيكون إعلان "أفكار أميركية" صيغاً ممكنة للتسوية أفضل ثماراً من محاولة الترويج لـ "مواقف أميركية".

وعندما يصبح توضيح موقف أميركي أو تفسير أميركي ما أمراً لا مفر منه، فعلى الوسيط ألا يبتعد عن بيانات السياسة السابقة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. ذلك

بأن أي ابتعاد عن الطريقة التي صممت فيها المواقف الأميركية سابقاً، قد يحدد بالفرقاء عن التماس الحلول الوسطى، ويقودهم إلى محاولة إقناع الولايات المتحدة بتغيير موقفها.

تقديم التفسيرات الأميركية

وما يوازي ذلك في الخطورة نزول الولايات المتحدة عند طلب أحد الجانبين الحصول على تفسير الولايات المتحدة النهائي الملزم لاتفاق سابق ما. مثال درامي لذلك قد حدث في خريف سنة ١٩٧٨. ذلك بأن الملك حسين إذ ساءه أن يُستبعد عن مؤتمر كامب ديفيد وأثار كل عظيم من شكوكه، فقد أصر على أن تبعث واشنطن إليه بأجوبة خطية ملزمة عن قائمة طويلة من الأسئلة المتعلقة بمعاني بنود عدة من اتفاق كامب ديفيد، مشفوعة بـ"الموقف الأميركي الرسمي" من هذه القضايا. فلما بعث الرئيس كارتر إليه بوثيقة وأفصح عن فحواها لرئيس الحكومة الإسرائيلية مناحم بيغن، تعقدت من جراء ذلك مساعي الوساطة الأميركية تعقيداً بالغاً؛ فقد غضب بيغن غضباً شديداً، ورفضت إسرائيل كون الولايات المتحدة قد حوّلت إصدار "تفسيرات ملزمة" لمعاني بعض الجمل الحساسة في الاتفاق الذي كان ثمرة تسويات وحلول وسطى دؤوبة بين مصر وإسرائيل. وما زاد الطين بلة أن الملك حسين ظل غير راض عن الأجوبة الأميركية، ورفض الانضمام إلى المفاوضات اللاحقة!

إن الاتفاقات الدولية تنص، أحياناً، نصاً صريحاً على صدور التفسير الملزم عن طرف ثالث في حال وقع الخلاف لاحقاً. لكن حيث لا نص من هذا القبيل، يكون تقديم تفسير كهذا من قبل طرف خارجي محفوفاً بالخطر.

ففي نهاية المطاف لا أحد يستطيع تفسير المقصود بنص الاتفاق على وجه موثوق به، غير الفرقاء الذين صاغوه. حتى حيث تكون الولايات المتحدة وسيطاً مشاركاً نشيطاً، فمن غير الممكن أن تستطيع فرض تفسير أميركي للنص على الحكومات المعنية الأخرى.

"حاجة واشنطن إلى الاتفاق"

متى انطلقت إدارة أميركية في مبادرة تفاوضية ترتب على الرئيس أن ينذر الكثير من اهتمامه لها.

فوزير الخارجية، أو ممثله، يقوم برحلات مكوكية عديدة من عاصمة إلى عاصمة؛ والصحافيون يحاولون يوماً "جس نبض" البيت الأبيض في شأن حظوظ نجاح المبادرة وإخفاقها؛ والتوقعات السياسية تتزايد؛ وتغدو مكانة الرئيس في الميزان بصورة متزايدة. ثم لا يلبث فرقاء النزاع أن يعتقدوا، عاجلاً أو آجلاً، أن التوصل إلى اتفاق يهم واشنطن أكثر مما يهمهم هم.

ومتى حدث ذلك، فقد تحرّج الولايات المتحدة بالتزامات خاصة لجهة المساعدات أو الضمانات السياسية. والواقع أن حرص واشنطن على جمع الجانبين إلى طاولة واحدة، قد يجعل الولايات المتحدة عرضة لمطالب مبالغ فيها من قبل هذا الفريق أو ذلك. كما أن الوسطاء الأميركيين قد يجهدون في تحاشي الفشل إلى حد أنهم يعتقدون فرص تحقيق النجاح لاحقاً، يوم يشعر الفرقاء أنفسهم بالحاجة إلى التسوية. والعبرة ظاهرة لكل ذي عينين: الوسيط الناجح لا يعطي أياً من الفريقين الانطباع بأن الاتفاق يهمه هو أكثر مما يهم فريقى النزاع أنفسهما.

أحبولة الترابط

كل شيء في النزاع العربي - الإسرائيلي مرتبط، على نحو ما، بكل شيء. فالتقدم في المفاوضات يتوقف فجأة لأن أحد الجانبين يصر على أن لا بد من التغلب على مشكلة خارجة عن نطاق التفاوض قبل المضي في المفاوضات. فمن ذلك، أن مساعي حبيب لإطلاق المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية في أواخر سنة ١٩٨٢، قد تعطلت شهوراً عدة يوم أصرت الحكومة الإسرائيلية فجأة على أن يأتي المفاوضون اللبنانيون إلى القدس بدلاً من قدومهم إلى أي مكان آخر في إسرائيل. ومن شأن أعمال الإرهاب، أو نجاح التسلل عبر الحدود الإسرائيلية، أن تلهب الرأي العام الإسرائيلي إلى حد إجبار الحكومة على تعليق المفاوضات، مؤقتاً على الأقل. كما أن من شأن غارة انتقامية إسرائيلية على معقل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان أن تولد المفعول نفسه. إن هذا الترابط بين حوادث غير متوقعة يظل خارج قدرة الوسيط إلى حد بعيد، لكنه يعوّق مهمته تعويقاً عظيماً.

نوع آخر من الترابط هو فرض أحد الجانبين شروطاً مسبقة قبل إقدامه على عمل ما: فقد لا يقدم هذا الفريق على عمل س إلا إذا ضمن له عدم الاضطرار إلى القيام بعمل ص. بعد حرب الخليج، أعلنت إسرائيل أنها لن تدخل مفاوضات تتم تحت شعار قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ما لم يعترف لها بحق كل فريق في التمسك بتفسيره

الخاص. وحتى وقت قريب لم تزل منظمة التحرير الفلسطينية، وغيرها من حكومات الدول العربية الرئيسية، تصر على استحالة المفاوضات إن لم تسو المنظمة بغيرها من الوفود. وما تتميز إسرائيل وخصومها العرب به أنهم يشددون على استعدادهم للتفاوض من دون شروط مسبقة، حتى حين يصرون على مطالب عدة مترابطة يرى كل منهم أن لا بد من تلبيتها.

والربط ما بين المفاوضات العربية - الإسرائيلية وغيرها من مشكلات الشرق الأوسط صورة مألوفة للترابط. فقد تقدم صدام حسين بفكرة الربط بين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة وبين أي انسحاب عراقي من الكويت. في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ صرح الرئيس ريغان، لسوء الحظ، أن المفاوضات العربية - الإسرائيلية لا يمكن أن تتقدم حتى تحل المشكلات في لبنان. ولما لم تكن إسرائيل ولا سوريا متحمستين لدخول مفاوضات عربية - إسرائيلية واسعة، فإن ما أشار ريغان إليه، سهواً، من الربط قد أتاح للدولتين حوافز إضافية على إطالة مواجهتهما في لبنان. وفي سنة ١٩٨٥، ربطت إدارة ريغان بنفسها بين دعم صفقة أسلحة للأردن وبين تصريح الأردن علانية بإلغاء حال الحرب مع إسرائيل. لكن من سوء الحظ أن المبادرة قد أجهضت عندما عجزت الإدارة عن إقناع الكونغرس بالموافقة على صفقة الأسلحة والتاريخ مشحون بحوادث الترابط الذي يفرضه طرف أو أكثر من أطراف النزاع. ولما كان على الوسطاء الأميركيين أن يندروا قسطاً كبيراً من الجهود للتغلب على هذه العقبات، فالأولى بالولايات المتحدة ألا تعقد المشكلة بإدخال مزيد من الترابطات إلى ساحة المفاوضات، أو بتبني مطالب الترابط التي يتقدم أي من الفرقاء بها.

معضلة المستوطنات

لقد أدى تصميم إسرائيل على توطين اليهود في أقسام من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تعقيد كل مسعى يبذله وسيط أميركي، منذ أن وقعت الضفة الغربية في قبضة الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب سنة ١٩٦٧. خليط شديد القوة من الدوافع - الأمن، والتداعيات التاريخية، والعقيدة الدينية - لم يزل يدفع حكومات العمل أولاً ثم حكومات الليكود إلى مقاومة كل الضغوط العالمية الشديدة والملحة لإيقاف عملية الاستيطان. ومنذ أن وصل الليكود إلى السلطة سنة ١٩٧٧، باتت الشجارات الصاخبة مع الإدارات الأميركية في شأن سياسات إسرائيل الاستيطانية أموراً يتكرر حدوثها،

ومثلها حوادث توتر العلاقات الأميركية - الإسرائيلية؛ ولم تكن سنة ١٩٩١ لتشدّ عن هذا.

إن مشكلات الاستيطان تطرح على الوسيط الأميركي تعقيدات خاصة. فعندما يسعى الوسيط لاستدراج طرف عربي أو أكثر إلى المفاوضات، فإنه سيسمع دائماً: أن التفاوض مع إسرائيل لا يجدي نفعاً ما دامت ماضية في "الاستيلاء على الأراضي العربية"؛ وأن "تجميد الاستيطان" ضروري أمانة على حسن نية إسرائيل. لكن، باستثناء وحيد وجيز المدة، لم تتوصل أية إدارة أميركية إلى تحقيق تجميد من هذا القبيل. فحكومات الليكود كلها تذهب إلى أن هذه القضية لا تعالج إلا في أثناء المفاوضات، وأن المطالبة بتجميد إقامة المستوطنات مسبقاً ستكون "شرطاً مسبقاً غير مقبول". وهم يصرون طبعاً على أن من غير المعقول أن يكون في وسع اليهود العيش في أي مكان من العالم باستثناء الضفة الغربية، قلب إسرائيل القديمة تاريخياً. وبدافع من القناعات الأيديولوجية الشخصية، ومن الضغوط السياسية القومية داخل الليكود، لم يزل بيغن ثم شمير يصران على أن المستوطنات خارجة عن موضوع الخلاف أصلاً؛ فلئن كان القادة العرب مستعدين أخيراً للعيش مع إسرائيل في سلام، فالمستوطنات لن تغير رأيهم.

أما العرب، فإنهم ينظرون إلى عجز الإدارات الأميركية المتعاقبة عن كبح عملية الاستيطان اليهودي نظرتهم إلى رمز [لعجزهم]. فالتفاوض مع إسرائيل من موقع الضعف العسكري المزمّن لا يجدي إلا إذا أيدت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي مطلبهم؛ لذلك خلص القادة الفلسطينيون، وغيرهم من القادة العرب، إلى اليأس من دخول مفاوضات بشأن الأراضي المحتلة وهم يرون عملية الاستيطان المتسارعة تمضي من دون كبح أميركي.

لهذا السبب حاول الرؤساء فورد وكارتر وريغان وبوش لجم انطلاقة الاستيطان، أو وقفها، بدرجات متفاوتة من القناعة والحمية والنجاح. كارتر وحده تمتع ببعض النجاحات الهزيلة. مرتان أو ثلاث مرات يوم كانت عملية الوساطة واعدة، أو وقف بيغن إقامة بعض المستوطنات ضمناً من دون إقرار رسمي بما كان يفعل. ثم وافق بيغن رسمياً على تجميد الاستيطان مؤقتاً خلال الساعات الأخيرة من مؤتمر كامب ديفيد، من أجل تثبيت الاتفاق مع السادات. ولم يدم ذلك إلا ثلاثة أشهر، وانتهى بخصوصيات مريرة. لكن ذلك أقام سابقة يعتدُّ بها.

سابقة سلبية أخرى من فترة كامب ديفيد تكبّل يدي أي وسيط أميركي قد يلتبس الاتفاق على تقليص، أو إزالة المستوطنات القائمة في الضفة الغربية. لقد وافقت الحكومة والكنيست الإسرائيليان أخيراً على إجلاء المدنيين الإسرائيليين المقيمين في سيناء من أجل ضمان الأمن مع مصر. غير أن تنفيذ هذا القرار - الإجلاء القسري لألوف من المستوطنين اليهود الصائحين المخاصمين، على أيدي قوات الجيش الإسرائيلي - قد صلّب الجمهور الإسرائيلي إلى حد أن أي تكرار له قد بات من الأمور غير المعقولة سياسياً في نظر قادة إسرائيل.

إن الدروس المستخلصة للوسطاء الأميركيين عن مشكلة الاستيطان غير مشجعة. إلا إن واحداً منها يبدو واضحاً: لا يمكن لأحد أن يأمل، بصورة معقولة، بأن توقف أو أن تخفف جدياً عملية الاستيطان، إلا متى باتت المفاوضات جارية، ولاح في الأفق اتفاق سلام جذاب حقاً.

التورط في سياسة إسرائيل الداخلية

إن الحكومات الإسرائيلية عبارة عن تحالفات صعبة المراس، تضم أحزاباً سياسية عدة، فضلاً عن زعماء متناحرين داخل الأحزاب الكبرى. وفي أغلب الأحيان، لا تصدر قرارات الحكومة في شأن تكتيكات إسرائيل خلال المفاوضات، إلا بعد نقاشات وجدالات مريرة داخل كل حزب، وبين الأحزاب المتنافسة. وكثيراً ما تطمس مزايا المسائل في السجلات السياسية التي ربما عبّرت عن المزاومات الفردية بين أبرز زعماء الحزب.

والإدارات الأميركية الساعية لإقناع إسرائيل بتبني تسوية معينة ربما أغراها أن تحاول تقوية ساعد أولئك الوزراء في الحكومة، أو أولئك الأعضاء في ذلك الحزب الذي يبدو أكثر تعاطفاً مع آراء الولايات المتحدة. يضاف إلى ذلك أن بعض الساسة الإسرائيليين لم يزلوا يلتزمون الدعم الأميركي مراراً وتكراراً.

ويمكن أن يتأثر الرأي العام الإسرائيلي في حزب أو في زعيم سياسي تأثراً كبيراً بمدى ما يبدو من نجاح هذا الزعيم في التعامل مع الولايات المتحدة. لذلك، ربما كان من شأن الإحباط المتولد في نفس رئيس أميركي ما من عناد رئيس حكومة إسرائيلي، أن يغازل هذا الرئيس فكرة تعجيل التغيير السياسي، أملاً بوصول حكومة أكثر تعاوناً مع إدارته إلى السلطة.

غير أن من الأولى بالإدارات الأميركية أن تضع جانباً أمثال هذه الأفكار، وأن تركز انتباهها على الحكومة المتولية للسلطة في إسرائيل وعلى رئيسها. إن إطلاع المعارضة الإسرائيلية إطلاعاً دقيقاً على استراتيجية الوساطة الأميركية أمر مشروع ومرغوب فيه. كما أن العمل مع وزير الخارجية الإسرائيلي وغيره من الوزراء الرئيسيين، على الشؤون التي تعني مسؤولياتهم، أمر مرغوب فيه. لكن على الولايات المتحدة أن تتعامل تعاملًا صريحاً ومستقيماً مع الحكومة القائمة، وأن تتحاشى قدر الإمكان الظهور بمظهر من يحاول مناصرة زعيم ضد زعيم آخر. ذلك بأن مضار هذا التكتيك قد تترد عليها بصورة تكاد تكون يقينية. ويجب أن يكون رئيس الحكومة الإسرائيلية محور الاهتمام الأول للوساطة الأميركية.

ستشهد سنة ١٩٩٢ احتدام الصراع بين زعماء الليكود فيما يتعلق بخلافة شمير في زعامة الحزب، وستجرى انتخابات عامة حدها الأقصى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

والنظائر التاريخية قد حدثت في مفاوضات رودس في سنة ١٩٤٩، وفي المحادثات التي سبقت مؤتمر جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣. وفي المرتين كليهما، أدت الأجواء المشحونة المحيطة بالانتخابات إلى تعقيد عملية المفاوضات. إن مساعي الوساطة الأميركية عرضة بصورة خاصة للأذى من قبل التيارات السياسية المتعارضة في أمثال فترات ما قبل الانتخابات هذه؛ ذلك بأن معارضي عملية السلام من الإسرائيليين سيترصدون، يقيناً للإمساك بأية إشارة لتدخل أميركي في معمة إسرائيل السياسية وحشد المعارضة وتعبئتها ضد مساعي الوساطة الأميركية من أجل إحباطها. وفي الوقت نفسه، سينظر الفرقاء العرب إلى أي قرار إسرائيلي بإجراء انتخابات مبكرة نظرتهم إلى مسعى مقصود لعرقلة المفاوضات. لذلك تكون المحصلة العامة بطلاً، وإن لم تكن توقفاً لعملية المفاوضات حتى انتهاء موسم الانتخابات الإسرائيلية.

ثامناً: عبر من مؤتمرات دولية سابقة: مراجعة

منذ نهاية حرب الخليج دأبت إدارة بوش على العمل لعقد مؤتمر سلام للشرق الأوسط، الغاية منه أن يقود فوراً إلى مفاوضات ثنائية عربية - إسرائيلية مباشرة. وفي أواسط تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١ بدت الدبلوماسية الأميركية قريبة من النجاح، لكنها لا تزال تغالب بعض المسائل الإجرائية الشائكة، ولا سيما كيفية تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر، والطبيعة الحقيقية للضمانات المسبقة للفرقاء كافة.^٢ يُستخلص بعض العبر المتعلقة بالخصائص المميزة لدبلوماسية المؤتمرات من المؤتمرات الكبرى التي عقدت بعد حرب، أو بعد فترة متطاولة من العنف العرقي بين إسرائيل وجيرانها العرب. فمن ذلك أن مؤتمر لندن سنة ١٩٣٩، ووساطة رودس سنة ١٩٤٩، ومؤتمر لوزان ومؤتمر جنيف سنة ١٩٧٣، قد جرت بعيد نزاعات عرقية، أو نزاعات مسلحة بين الدول العربية وإسرائيل. وقد نجحت إما في الحفاظ على الوضع القائم (كما في فترة ما بعد مؤتمر سنة ١٩٣٩)، وإما في فصل القوات العسكرية المتحاربة (كما في سنة ١٩٧٣).

ولقد كانت المؤتمرات الشبيهة بمؤتمر لوزان، والتي التمس الاتفاق على قضايا سياسية أساسية، أصعب ترتيباً، أو أنها انهارت جراء حساسية جدول الأعمال. فخلال ١٩٤٦ - ١٩٤٧، في لندن، حاولت بريطانيا أن تفرض حلها لمستقبل فلسطين السياسي إذ اقترحت، من خلال صيغة مؤتمر، ترتيبات للحكم الذاتي الإقليمي المحدود لليهود، وإقامة دولة عربية - يهودية واحدة. وقد رفض الصهيوينيون المشاركة في مؤتمر كهذا، لأن جدول الأعمال لم يركز على إنشاء وطن يهودي مستقل. في سنة ١٩٧٧، وخلال العام الأول من إدارة كارتر، ثم بين سنة ١٩٨٥ وسنة ١٩٩١، صُممت المقترحات الأميركية لعقد مؤتمر دولي كطريقة لإتاحة "مظلة دبلوماسية" يمكن للمحادثات الثنائية أن تتم في ظلها.

^٢ الملاحظات في هذا القسم الأخيرة هي استنتاجات تمهيدية مستقاة من مشروع دراسة عنوانها: "Historical Precedents and Contemporary Applications of International Middle East Conferences"

تاريخياً، غلب على المؤتمرات العربية - الإسرائيلية أن تتعثر بالقضية الإجرائية المتعلقة بمن يمثل الفلسطينيين. وقد كانت هذه القضية الخلافية بارزة في مؤتمرات لندن في سنة ١٩٣٩ وخلال ١٩٤٦ - ١٩٤٧، قبل مؤتمر جنيف، وفي كل المساعي المبذولة لعقد مؤتمر منذ سنة ١٩٨٥. والحق أن الخلاف الإجرائي في شأن تمثيل الفلسطينيين قد أخفى القضية الجوهرية الكامنة وراءه: هل سيقبل مطلب الفلسطينيين بتقرير المصير وإقامة دول فلسطينية مستقلة، بما فيها القدس الشرقية، قبولاً ضمنياً مسبقاً باعتباره غاية المؤتمر؟

إن المؤتمر السابقة قد استدعت، جميعها، مشاركة الأمم المتحدة. وقد عقدت كلها على أساس بعض قرارات الأمم المتحدة. وفي كل مرة، كان للعرب والإسرائيليين تفسيرات متباينة لمعنى قرارات الأمم المتحدة. ففي مؤتمر جنيف، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، كان دور الأمم المتحدة وسلطتها محدودين جداً، بينما كان وزير الخارجية الأميركي مسيطراً على مضمون المؤتمر وعلى جوانبه الإجرائية. فمن ذلك أن الوساطة الأميركية قد أنتجت أول اتفاق عسكري ثنائي مصري - إسرائيلي لفصل القوات، تم التفاوض بشأن مضمونه قبل عقد مؤتمر جنيف، لكنه وقّع برعاية المؤتمر في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ بعد أن أُجل موعد عقده.

في سنة ١٩٤٩، كان القادة الإسرائيليون قلقين إزاء احتشاد الرأي العام العالمي ضد الدولة اليهودية الناشئة، إذا ما بدت مسؤولة عن الحؤول دون الاتفاق، وذلك على الرغم من أنهم كانوا يخشون أن تفرض الأمم المتحدة، في اجتماعات رودس، حلاً غير مرغوب فيه. ولما كانت الدول العربية كلها ترفض المضي إلى أبعد من اتفاقات الهدنة العسكرية، فإن مفاوضات رودس لم تجبر إسرائيل على حل معضلتها.

لم يولد أي مؤتمر عربي - إسرائيلي سابق أية اتفاقات سياسية دائمة إلا إذا نُظر إلى مفاوضات كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ باعتبارها نوعاً خاصاً من المؤتمرات الدولية. وقد أخفقت الجهود المبذولة من أجل استعمال دبلوماسية المؤتمرات لأسباب عدة. وقد حدد مؤتمر لوزان الفاشل النمط.

- أولاً: في إثر حرب ١٩٤٨ - ١٩٤٩، ساد الأمم المتحدة اعتقاد واسع الانتشار أن من الممكن التوصل سريعاً إلى حل شامل لمجمل القضايا المتعلقة بفلسطين. لكن لم يكن من الممكن الاتفاق على بنية ملائمة للمفاوضات من أجل معالجة بنود جدول الأعمال المعقدة العديدة، والمتراطة في كثير من الأحيان: رسم

- الحدود؛ وضع القدس المستقبلي؛ عودة اللاجئين الفلسطينيين، أو التعويض عليهم، أو الأمرين معاً - كانت كل واحدة من هذه المسائل معقدة وتستلزم حلاً مستقلة خلاقاً. وقد تبين أن السعي للتفاوض بشأن هذه المسائل كلها، كأجزاء من "تسوية" شاملة، كان بلا طائل.
- ثانياً: بدلاً من تشجيع الدول العربية على التصرف كل وفق مصالحها الخاصة، عملت مقاربة الأمم المتحدة في مؤتمر لوزان سنة ١٩٤٩ على التماس موقف عربي موحد من القضايا المطروحة كافة. وقد حالت هذه المقاربة عملياً دون النجاح؛ ذلك بأن مصر والأردن وإن كانا مهتمين بمحاولة التوصل إلى تفاهم سياسي مع إسرائيل، فقد ظللاً أسيرين لمواقف متشددة أملتها سوريا وغيرها من الدول العربية.
 - ثالثاً: عدل جدول الأعمال في مؤتمر لوزان خلال الجلسات؛ فوسّعت صلاحيات المؤتمر بحيث ازداد تعقيد الحلول المرجوة لمشكلات عديدة الترابط أصلاً.
 - رابعاً: لم تناقش القضايا في لوزان وجهاً لوجه، لأن الدول العربية رفضت المشاركة في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. وقد ساهم هذا الرفض في تأليف متاهة من اللجان التي عطلت المفاوضات العربية - الإسرائيلية.
- أما مؤتمر جنيف الذي عقد بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ودام يومين، فقد عجز عن معالجة المشكلات السياسية لأن الاهتمام قد انصب، كما في مفاوضات رودس سنة ١٩٤٩، على إنهاء القتال وقضايا وقف إطلاق النار، ومشكلات فصل القوات، وتبادل أسرى الحرب. يضاف إلى ذلك أنه لم يكن بين الفرقاء العرب أحد، لا في لوزان سنة ١٩٤٩ ولا في جنيف سنة ١٩٧٣، على استعداد للتعامل مع مطلب إسرائيل السياسي الأساسي الأول، وهو الاعتراف بسيادتها، ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، دعا الأمين العام للأمم المتحدة الدول المشاركة في مؤتمر جنيف إلى "الشروع في المفاوضات بين الفرقاء المعنيين، بالإشراف الملائم، وذلك من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط." وعلى الرغم من أن الكلمات الافتتاحية لوزراء الخارجية في مؤتمر جنيف قد أشارت إلى هدف سياسي للمؤتمر، فإن شيئاً من هذا القبيل لم يتحقق. والواقع أن المندوب المصري إلى اللجنة العسكرية قد صرح، لدى توقيع اتفاق فصل القوات في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، "إن مهمة اللجنة العسكرية [للمؤتمر] لا تعبر عن أي التزام سياسي من قبل أي من الطرفين، وأن تحقيق اتفاق

فصل القوات لا يشكل اتفاقاً ثنائياً بل هو التزام من قبل الطرفين في ظل الأمم المتحدة.

عندما تعتقد دولة ما أنها قد تخسر بعض حقوق سيادتها على صنع قراراتها، أو كل تلك الحقوق، إذا قبلت بالمؤتمر إطاراً للمفاوضات، فمن الجائز أن تلتزم هذه الدولة بالاتفاقات خارج هذا الإطار. لذلك، ربما استخدمت المؤتمرات غطاءً لتوكيد تفاهات ثنائية متفق عليها سابقاً، أو مظلة لترتيبات ثنائية بادئة بالظهور حديثاً. فعندما حاولت إدارة كارتر أن تعيد عقد مؤتمر جنيف في سنة ١٩٧٧ من أجل التفاوض في شأن سلام عربي - إسرائيلي شامل، شق الرئيس المصري أنور السادات الصف العربي؛ فقد توقع أن مصر قد تضطر، ضمن وفد عربي مشترك، إلى القبول بتدخل سوري غير مرغوب فيه في صناعة القرار المصري. وقد عمل خوف مصر من ذلك على دفع السادات إلى القيام بزيارته التاريخية للقدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

إن الدروس المستفادة من المحاولات السابقة لاستعمال دبلوماسية المؤتمرات تؤكد أهمية الدور الأميركي، بصرف النظر عن يرمي المؤتمر رسمياً. ولم يزل الفرقاء جميعهم يسعون، قبل المؤتمر أو خلاله أو بعده، للحصول على تبني واشنطن لآراء كل منهم في جوهر المؤتمر، وفي صورته الإجرائية. وفي مرحلة ما قبل المفاوضات، يجرى من الاتصالات بين الفرقاء والولايات المتحدة قدر يفوق، في أغلب الأحيان، ما يجرى بين الفرقاء أنفسهم. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة كثيراً ما أيدت تأييداً تاماً كل طريقة إجرائية اتفق الفرقاء عليها، سواء أكان ذلك في إطار مؤتمر أم خارج هذا الإطار.

وحيثما اختبرت المحادثات المتوازنة تبين أن الحفاظ على تركيز متوازن للانتباه، في كل من ساحتي المفاوضات، أمر عسير. فمن ذلك أن اهتمام واشنطن الغالب بتحقيق المزيد من التقدم على خط المفاوضات المصرية - الإسرائيلية، قد حال دون مفاوضات أردنية - إسرائيلية ممكنة في شأن الضفة الغربية سنة ١٩٧٤. والتقدم في سياق ثنائي معين يتأثر بالتقدم، أو بعدم التقدم، في سياق آخر. لكن يجب ألا يعتمد كل منهما على الآخر. على الوسيط الأميركي أن يولي انتباهاً متصلاً للحفاظ على شيء من التوازن بين ساحات التفاوض. كما أن الإبقاء على سيرورة مفاوضات متزامنة عدة يعتبر أعظم التحديات في دبلوماسية المؤتمرات. من ذلك ما حدث في لوزان سنة ١٩٤٩، إذ لمّا عولجت القضايا المتعددة الأطراف، كالتنمية الاقتصادية

الإقليمية، أخفق المسعى الدبلوماسي سريعاً من جراء عدم إحراز التقدم المطلوب في القضايا السياسية الثنائية.

إن المساعي الدبلوماسية السابقة لحل النزاع في الشرق الأوسط ستنوء بثقلها على كواهل المشاركين كلهم، في أي مؤتمر سلام يعقد. ويدل التاريخ على أن لا بد من أن تقوم الولايات المتحدة بأدوار متعددة كمحفّز، ومؤتمن على الأسرار، وموزّع للأدوار، وضامن لكل فريق، بصرف النظر عن عدد الوسطاء الآخرين، أو عمن يرضى المؤتمر. وإذا ما قيض للمؤتمر أن ينجح، فمن غير الممكن أن تحتوي وثيقة واحدة شاملة على ما يستقر رأي الفرقاء عليه. بل إن النجاح سيأتي على صورة اتفاقات محدودة ثنائية في معظمها، والأغلب عليها أن يتوالى بعضها في إثر بعض لا أن تتزامن. وفي نهاية المطاف، يجب ألا يكون مؤتمر السلام عقداً لاجتماع موسّع بل يجب أن يكون إطاراً لساحات تفاوض متطاوّل متعددة. وسيكون الدور الأميركي في كل من هذه الساحات مضميناً وحاسماً وسيستلزم، قبل أي شيء، تكريساً متواصلًا للجهود الدبلوماسية وللعناية الرئاسية ممتداً على أعوام عدة.

* * *

المشاركون

Samuel W. Lewis (الرئيس المشارك): كان سفير الولايات المتحدة في إسرائيل من أيار/مايو ١٩٧٧ إلى حزيران/يونيو ١٩٨٥، ومساهمًا بارزاً في كل المفاوضات العربية - الإسرائيلية خلال تلك السنوات، بما في ذلك مؤتمر كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ الذي أدى إلى الصلح بين مصر وإسرائيل. قام بدور رائد في الوساطة الأميركية التي أدت إلى الاتفاق الإسرائيلي - اللبناني سنة ١٩٨٣، وكان مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون المنظمات الدولية من سنة ١٩٧٥ إلى سنة ١٩٧٧.

Kenneth W. Stein (الرئيس المشارك): مدير برامج الشرق الأوسط في مركز كارتر في جامعة إموري، والأستاذ المشارك في تاريخ الشرق الأوسط والعلوم السياسية في الجامعة نفسها. من منشوراته، (1985) *The Land Question in Palestine, 1917-1939* وبالتعاون مع الرئيس جيمي كارتر، كتب:

The Blood of Abraham: Insights into the Middle East (1985).

Alfred Leroy Atherton, Jr.: كان سفير الولايات المتحدة إلى مفاوضات الشرق الأوسط خلال ١٩٧٨ - ١٩٧٩، ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٧٩، وسفير الولايات المتحدة إلى مصر من سنة ١٩٧٩ إلى سنة ١٩٨٣. وقد عمل بصورة بارزة ومستمرة في المشاورات السياسية، وفي المفاوضات بشأن القضايا العربية - الإسرائيلية خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٩.

M. Graeme Bannerman: عالم في شؤون الشرق الأوسط الحديث، وعضو سابق في مكتب الاستخبارات والأبحاث وهيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية. وقد عمل أيضاً مديراً للموظفين المساعدين في لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية.

Chester A. Crocker: كان مساعداً لوزير الخارجية للشؤون الأفريقية من سنة ١٩٨١ إلى سنة ١٩٨٩. وقد عمل خلال هذه الفترة مفاوضاً ووسيطاً أميركياً في التسوية الأنغولية - الناميبية، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

Morris Draper: قام، بصفته مساعداً لوزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا من سنة ١٩٧٨ إلى سنة ١٩٨٣، بدور محوري في مفاوضات الصراع العربي - الإسرائيلي، من التحضيرات لكامب ديفيد إلى الاتفاق العاشر بين إسرائيل ولبنان في سنة ١٩٨٣؛ ذلك الاتفاق الذي عمل مفاوضاً فيه بصفة مبعوث خاص إلى الشرق الأوسط ونائب للسفير فيليب حبيب. كما طوّر، بصفته قنصلاً عاماً في القدس من سنة ١٩٨٦ إلى سنة ١٩٨٨، العديد من العلاقات بشخصيات فلسطينية بارزة، وحلّل الميول المؤدية إلى الانتفاضة وتنباؤها.

Charles Hill: كان نائب مدير مكتب وزير الخارجية الأميركية لشؤون إسرائيل والشؤون العربية - الإسرائيلية خلال ١٩٧٨ - ١٩٧٩؛ مستشاراً سياسياً للسفارة الأميركية في تل أبيب من سنة ١٩٧٩ إلى سنة ١٩٨١؛ مدير مكتب شؤون إسرائيل والشؤون العربية - الإسرائيلية خلال ١٩٨١ - ١٩٨٢؛ نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية، وأول مساعدي السفير حبيب في لبنان من قبل وزارة الخارجية؛ المساعد التنفيذي لوزير الخارجية جورج شولتز، واختص بمسؤوليات عن عملية الوساطة بين العرب وإسرائيل.

Hume Horan: دبلوماسي محترف ومستعرب عمل في سفارات الولايات المتحدة في بغداد من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٢، وبيروت خلال ١٩٦٣ - ١٩٦٤، وبيضا في ليبيا من سنة ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٦٦، وعمان من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٢، وجدة من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٧. كان سفير الولايات المتحدة إلى العربية السعودية خلال ١٩٨٧ - ١٩٨٨.

Martin Indyk: المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وهو مؤرخ ومؤلف لعدة أعمال في الصراع العربي - الإسرائيلي وعملية السلام، من سنة ١٩٦٧ حتى اليوم. يعمل الآن على دراسة تتعلق بالسياسة الأميركية حيال منظمة التحرير الفلسطينية، مع التركيز تركيزاً خاصاً على أصول الحوار بين الولايات المتحدة والمنظمة ومجراه.

William A. Kirby: عمل نائباً لمساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، وعضواً في هيئة التخطيط السياسي. كان مسؤولاً، بصورة خاصة، عن تحليل الخيارات السياسية للولايات المتحدة، وتطوير مقاربات بديلة للصراع العربي - الإسرائيلي. شارك في معظم مساعي المحادثات المباشرة وغير المباشرة التي جرت بين إسرائيل ومعظم جيرانها العرب، بين سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٨٩.

David A. Korn: كان مدير مكتب للشؤون العربية - الإسرائيلية في وزارة الخارجية الأميركية من سنة ١٩٧٨ إلى سنة ١٩٨١، ومدير مكتب للشؤون العربية الشمالية من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٥. شارك في مفاوضات كامب ديفيد، ومفاوضات الضفة الغربية/ غزة، ومفاوضات القوات المتعددة الجنسيات المرابطة في سيناء. عمل سفيراً للولايات المتحدة في توغو، وقائماً دائماً بالأعمال في إثيوبيا، وفي هيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية. وكتب، في شأن الصراع العربي - الإسرائيلي: *The Forgotten War: Israel, Egypt and the Powers, 1967-1970* (يصدر قريباً).

Alan Kreczko: نائب المستشار القانوني في وزارة الخارجية الأميركية، مسؤول عن كل القضايا القانونية المتعلقة بسير السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأدنى وجنوب آسيا. شارك في كل المفاوضات العربية - الإسرائيلية من سنة ١٩٨٣ إلى سنة ١٩٨٧ بصفة مساعد المستشار القانوني في شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا. بما في ذلك المناقشات مع السوفيات في مسألة الرعاية المشتركة لمؤتمر السلام.

Daniel C. Kurtzer: نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، ومسؤول عن العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وبين مصر وإسرائيل، وعن الشؤون الفلسطينية. كان سابقاً عضواً في هيئة التخطيط السياسي (١٩٨٧ - ١٩٨٩)، وكاتباً لخطب وزير الخارجية ومستشاراً له، ومساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في القضايا المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط.

Sol M. Linowitz: كان الممثل الشخصي للرئيس جيمي كارتر في مفاوضات الشرق الأوسط، من سنة ١٩٧٩ إلى سنة ١٩٨١.

Aaron David Miller: عضو في هيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، حيث يشارك في وضع السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وفي عملية السلام العربي - الإسرائيلي. له ثلاثة مؤلفات عن الشرق الأوسط.

Richard W. Murphy: كان مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، من سنة ١٩٨٣ إلى سنة ١٩٨٩. عمل سفيراً للولايات المتحدة في سوريا من سنة ١٩٧٤ إلى سنة ١٩٧٨، وفي العربية السعودية من سنة ١٩٨١ إلى سنة ١٩٨٣. كتب في الشؤون العربية - الإسرائيلية وعن أفغانستان.

William B. Quandt: كان عضواً في مجلس الأمن القومي من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٤، ثم من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٧٩، واختص بالمسؤولية عن شؤون الشرق الأوسط. وقد شارك، بصفته عضواً في مجلس الأمن القومي، في مفاوضات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل التي آلت إلى معاهدة السلام في آذار/مارس ١٩٧٩. وقد رأس جمعية دراسات الشرق الأوسط خلال ١٩٨٧ - ١٩٨٨. وهو مؤلف:

Camp David: Peacemaking and Politics (1986)

Peter W. Rodman: كان مدير التخطيط السياسي من سنة ١٩٨٤ إلى سنة ١٩٨٦، حيث أسدى المشورة والدعم لوزير الخارجية شولتز في كبريات المسائل الاستراتيجية والسياسية، ولا سيما العلاقات الأميركية - السوفياتية والشرق الأوسط. كان عضواً في مجلس الأمن القومي خلال إدارتي نيكسون وفورد. ومن سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٧ شارك في كل مفاوضات وزير الخارجية هنري كيسنجر ومهامه، بصفة معاون شخصي، بما في ذلك الجولات المكوكية في الشرق الأوسط في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥.

Eugene V. Rostow: كان نائباً لوزير الخارجية في إدارة جونسون، وأواخر سنة ١٩٦٦ – وأوائل سنة ١٩٦٧. عين رئيساً للفريق الوزاري للمراقبة، الذي تعامل مع سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلال حرب [١٩٦٧]. وقد أعد الفريق مقترحات للسياسة والتحرك وضعها في تصرف وزير الخارجية والدفاع والرئيس، وطبقها وفق توجيهات الرئيس. كان له دور مركزي في تبني قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

Harold Saunders: كان نائب مساعد وزير الخارجية خلال ١٩٧٤ – ١٩٧٥، ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا من سنة ١٩٧٨ إلى سنة ١٩٨١. وخلال الفترة الممتدة بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٧٥، رافق وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر في جولاته المكوكية بين عواصم الشرق الأوسط للتفاوض في شأن الفصل بين القوات العربية والإسرائيلية بعد حرب ١٩٧٣. عمل، خلال ١٩٧٨ – ١٩٧٩ في وضع مسودة اتفاق كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية. وساهم، بصفته عضواً في مجلس الأمن القومي من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٧٤، في صوغ سياسة البيت الأبيض حيال الوساطة بين العرب وإسرائيل، وحيال مبادرات السلام.

Harvey Sicherman: كان مساعداً خاصاً لوزير الخارجية ألكسندر م. هيغ الابن في سنة ١٩٨١، ومستشاراً لوزير الخارجية شولتز في سنة ١٩٨٨، وعضواً في هيئة التخطيط السياسي في فترة تولي جيمس بيكر الثالث لوزارة الخارجية.

Joseph J. Sisco: عمل نائباً لوزير الخارجية الأميركية للشؤون السياسية خلال إدارة فورد. وكان أيضاً مستشاراً رئيسياً ومفاوضاً في شؤون الشرق الأوسط عندما جرت في سنة ١٩٧٠ مفاوضات مصرية – إسرائيلية لوقف إطلاق النار، ومساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في إدارة نيكسون. عمل مستشاراً وشارك في المفاوضات التي أدت إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، وأدار المفاوضات الأميركية – السوفياتية التي أدت في سنة ١٩٦٩ إلى مشروع روجرز.

Janice Gross Stein: مؤرخة بارزة ومؤلفة لعدة أعمال مهمة في الصراع العربي – الإسرائيلي، والمساعي المبذولة للتوسط في هذا الصراع وحله. من أعمالها:

Rational Decision Making: Israel's Security Choices, 1967 (1980); *When Does*

Deterrence Succeed and How Do We Know? (1990).

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>